الجمهـــورية الجزائـــرية الـديمقـراطيـة الشعبيـة
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
University of Ain Temouchent--Belhadj Bouchaib-
Faculty of Letters, Languages and Social Sciences
Department of Arabic language and literature
جامعة - بلحاج بوشعيب- عين تموشنت
كلية الاداب واللغات والعلوم الاجتماعية
قسم اللغة والأدب العربي

المطبوعة البيداغوجية لمقياس "أصول النحو"

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس للسداسي الثالث

-(شعبة دراسات لغـوية)-

إعداد الدكتور: عيـــسى بربار

أستاذ محاضر صنف "أ"

السنة الجامعية:2024/2023

الجمهـــورية الجزائـــرية الـديمقـراطيـة الشعبيـة
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
University of Ain Temouchent--Belhadj Bouchaib-
Faculty of Letters, Languages and Social Sciences
Department of Arabic language and literature
جامعة - بلحاج بوشعيب- عين تموشنت
كلية الاداب واللغات والعلوم الاجتماعية
قسم اللغة والأدب العربي

مفردات مادة أصول النحو للسنة الثانية ليسانس (دراسات لغوية)

السداسي الثالث

اسم الوحدة: الاسكتشافية.

اسم المادة: أصول النحو الرصيد: 1 المعامل:1

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب ★ كلية الآداب و اللغات و العلوم الاجتماعية ★ قسم اللغة و الأدب العربي

محتوى المادة (دروس)	
01	أصول النحو المصطلح والمفهوم
02	أصول النحو: النشأة والمرجعيات
03	المؤلفات الأولى في أصول النحو
04	السماع: أقسامه وشروطه
05	مصادر السماع
06	السماع ومصادره: كلام العرب شعرا ونثرا
07	القياس النحوي وأركانه: المقيس والمقيس عليه
08	القياس النحوي وأركانه: العلة والحكم
09	استصحاب الحال ومواقف العلماء القدامى والمحدثين
10	الإجماع وأنواعه (إجماع الفقهاء، إجماع النحاة، إجماع الأصوليين)
11	ظاهرة الإعراب
12	الأصل والفرع: أصل الوضع، أصل القاعدة، العدول عن الأصل والرد عن الأصل.
13	الاجتهاد ومواقف العلماء منه
14	نـــظرية العامـــل

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

أمّا بعد فإنّ علوم اللغة العربية على ما اتفق عليها اثنا عشر علما أهمّها **علم النحو**، الذي تعرف به الضوابط التي تحكم التراكيب اللغوية، ويترتب عليها صحة الكلام وسلامة الإعراب، يقول "ابن جني": "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأصلها في الفصاحة".

وإنّ الناظر في الدراسات التي اهتمت باللغة العربية وقواعدها تجمع على أنّ النّحاة الأوائل بدأت محاولاتهم في بحث القواعد النحوية وأصولها العامة خلال دراستهم للفروع النحوية.

وإنّ أول كتاب حمل عنوان " **أصول النحو**" كان لـ " ابن السراج " (ت316هـ) وعلى الرغم من اعتراف صاحب الكتاب بأنّ كتابه يبحث في القواعد أو المسائل النحوية، إلّا أنّ هناك من يرى أنّ "ابن السراج" أول من طرق باب النحو وألف فيه، وكان سباقا في هذا الميدان ، ثم يظهر في القرن الرابع الهجري من يرسم طريق هذا العلم، إنّه "ابن جني" (ت395هـ) فقد أفرد أبوابا في كتابه "**الخصائص**" وطرق موضوعات كثيرة كالعلة والقياس، والسماع والإجماع...إلخ وفي القرن السادس الهجري ظهر"أبو البركات الأنباري"(ت577هـ) واضع كتاب "**لمع الأدلة في أصول النحو**"، وهو أوّل من أفرد مصنفا مستقلا في هذا العلم.

ويعدّ "جلال الدين السيوطي" آخر رواد هذه الصناعة، فقد وضع كتابه "**الاقتراح في علم أصول النحو**"، واستمدّ في الكتاب كثيرا من كتاب "**الخصائص**" واعتمد على "**لمع الأدلة**

في أصول النحو" ، و"**الإغراب في جدل الإعراب**" لـ"ابن الأنباري"، أما المحاولات التي بعد هؤلاء الروّاد الأوائل فلم تكن إلا عرضا لأصول النحو.

وتأتي هذه المحاضرات الموسومة ب محاضرات في أصول النحو، موجها إياها إلى طلبة السنة الثانية ليسانس (شعبة دراسات لغوية في قسم اللغة والأدب العربي بجامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت– وذلك خلال السداسي الأول للموسم الجامعي 2024/2023)، وهي محاضرات موافقة للبرنامج المسطر من قبل اللجنة العلمية المكلفة بالسهر على وضع البرامج العلمية للمقاييس الجامعية، في محاولة للاهتمام بـ:

- ✓ **التعريف بعلم أصول النحو.**
- ✓ **الأصول المعتمدة في أصول النحو: النقل، القياس، الإجماع.**
- ✓ **استصحاب الحال.**
- ✓ **النظر في الاجتهاد النحوي و الوقوف عند نظرية العامل.**

ومن المصادر التي اعتمدت في إعداد هذه المحاضرات:"**الخصائص**" لـ"ابن جني"، "**لمع الأدلة في أصول النحو**" لـــ"ابن الأنباري" و"**الإقتراح**" لـــ"السيوطي"، "**أصول النحو دراسة في فكر الأنباري**" لـــ"محمد سالم صالح" ، و"**محاضرات في أصول النحو**" لـ"التواتي بن التواتي".

المحاضرة رقم:01

أصول النحو المصطلح والمفهوم

مدخل:

إنّ النّاظر في المدونات أو الدراسات التي اهتمت بعلم أصول النحو، سيدرك أن الغاية من ابتكاره هي البحث عن الأسس التي بني عليها النحو العربي في مسائله وتطبيقاته، أو البحث عن الأدلة النحوية الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل، كما تثير الدراسات إلى أنّ أول محاولة كانت لـ"أبي بكر بن السراج""(ت316هـ)، حيث وضع لكتابه في النحو عنوان "أصول النحو" وإن لم يكن يقصد بذلك علم " أصول النحو، بل تطرق إلى أساسيات النحو، ثم ظهرت محاولة ""أبي الفتح عثمان ابن جني"(ت392هـ)، فقد تضمّن كتابه "الخصائص" كثيرا من القواعد العامة الأصولية، ومن بعده يؤلف " أبو البركات بن محمد الأنباري" (ت577هـ) كتابا يحمل الاسم والمضمون معاً، وهو كتاب "لمع الأدلة في أصول النحو" وفي بداية القرن العاشر تظهر محاولة "جلال الدين السيوطي"(ت911هـ) والمتمثلة في كتابه الموسوم بـ"الاقتراح في علم أصول النحو".

وفي عصرنا الحديث ظهرت محاولات كثيرة تمثلت في جهود العلماء المحدثين، ولم تكن إلّا عرضا الأصول النحوية كما هي عند الرواد الأوائل من رجال هذا العلم، كمحاولة "محمد خير الحاواني"، "محمد أحمد نحلة"، "محمد عيد" فهؤلاء حملت كتبهم اسم "أصول النحو العربي"، ومحاولة "سعيد الأفغاني" وكتابه "في أصول النحو" و"محمد الخضر حسين" الذي رسم كتابه لـ"العلة النحوية نشأتها وتطورها" و"أصول النحو السماعية" لـ"مازن المبارك".

1- تعريف علم أصول النحو:

أ- تعريف لفظ الأصول :

الأصول جمع أصل، وأصل الشيء أسفله، وأساس الحائط أصله، واستأصل الشيء ثبت أصله وقوي ثم كثر قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل الولد وغير ذلك والجمع أصول.[1]

وقال "ابن منظور": أصل الأصل أسف كل شيء، وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك وهو اليأصول يقال: أصل مؤصل، واستعمل "ابن جني" الأصلية موضع التأمل فقال: الألف وإن كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدة، فإنها إذا كانت بدلا من أجل جرت في الأصلية مجراه وهذا لم تنطق به العرب، إنما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها، وأصل الشيء صار ذا أصل، قال "أمية الهندلي":[2]

وَمَا أشغل إلا أنني مُتَهَيّب لـــ عِرضِك ما لم تجعل الشَّيء بأصْل

ب- النحو:

- **لغة** :عند "الفراهيدي"، وفي معجمه مادة (ن ح ا) : النحو القصد، نحو الشيء نحوت نحو أي قصدت قصده، وبلغنا أن " أبا الأسود" وضع وجوه العربية فقال للناس أنح نحو هذا وسمي نحو".[3]

وفي اللسان: "نحا بمعنى النحو وهو إعراب الكلام العربي، والنحو القصد والطريق يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه وينحوه وينحاه والجمع أنحاء"، يقول "الجوهري": "نحوت نحوك

[1] المصباح المنير 16/1 نقلا عن التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو، دار الوحي الجزائر 2008 ص11.

[2] ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت لبنان ، تحقيق عامر أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل، ط3، ج11، 1999م، ص16

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط1 2003

أي قصدت قصدك"، وعند "ابن السكيت": "نحا نحوه إذا قصده ونحا الشيء: ينحاه ينحو إذا حرفه، ومنه سمي النحوي لأنه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب".[1]

وعند "ابن فارس" في معجمه "مقاييس اللغة": النون والحاء والواو كلمة تدل على القصد، نحوت نحوه، ولذلك سمي نحو الكلام لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به.

- اصطلاحا:

يعدّ "ابن السراج" أوّل من وضع تعريفا لعلم النحو فقال: " النّحو إنَّما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى يقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أنّ الفاعل الرفع والمفعول به النصب.[2]

ويقول "ابن جني": " النّحو هو انتحاء سمة كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والترتيب وغير ذلك، ليلحق من ليس له من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي: نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القليل من العلم، وقد استعملته العرب ظرفا وأصله المصدر".[3]

فالنّحو عند ابن جني على هذا النحو هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم تجنبا للحن، وتمكينا للمستعرب من أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب مادة نحا.

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ،لبنان، دط،دت ،ج5 مادة نحى ونحو.

[3] أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ج1، ص34

ويعرفه صاحب "المستوى" فيقول: "النّحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألق بحسب استعمالهم، لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ليتوصل بإحداهما إلى الأخرى".[1]

وينقا "السيوطي" عن "ابن عصفور" قوله: " النّحو علم مستخرج بالمقاييس المنبثقة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها".[2]

ج- أصول النحو:

يعرفه "ابن الأنباري" بقوله: "أصول النّحو هي أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصله".[3]

ويعرّفه "السّيوطي" مفصّلا قول "ابن الأنباري" بقوله: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"، وقد فصل ما قاله مجملا فيما يلي: فقوله علم، أي صناعة، فلا يرد ما أورد على التعبير به في حد أصول الفقه من كونه يلزم عليه فقده إذا فقد العالم به، لأنّه صناعة مدونة مقررة وجد العالم به أم لا، وقوله عن أدلة النحو يخرج كل صناعة سواه، وسوى النحو وقوله الإجمالية احتراز في البحث عن التفصيلية، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ، وقوله من حيث هي أدلته وهنا يشير إلى الأدلة التي يجب البحث فيها، وهي القرآن وقراءاته، والسنة وشروطها التي ذكرها علماء النحو قديما وحديثا، وكلام العرب شعرا ونثرا وحكما وأمثالا وإجماع المصرين البصرة والكوفة والقياس، وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز.

---

[1] كمال الدين ابوسعد بن مسعود بن محمود الفرخان ، المستوى في النحو، تح محمد بدوي المختون ط1، دار الثقافة العربية القاهرة ، مصر 1987 ص11

[2] جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو، تح عبد الحكيم عطية ، دار البيروني دمشق ط2 2006 ص24

[3] نقلا عن التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحوص25

وقوله كيفية الاستدلال بها، أي عند تعارضها ونحوه، كتقديم السماع على القياس واللغة الحجازية على التميمية إلا لمانع وأقوي العلتين على أضعفها وأخف الأقبحين على أشدها قبحا إلى غير ذلك، وقوله حال المستدل وهنا يقصد النحوي أي المستنبط للمسائل عن الأدلة المذكورة أي صفاته وشروطه وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل.

2- أدلة أصول النحو: يراد بأدلة النّحو الأمور التي يثبت بها النحو وهي:

أ/ السماع (النقل) :ومقصود منه الأدلة النقلية، والقرآن الكريم، وقراءاته وكلام العرب شعرا ونثرا وحكما وأمثالا .

ب/القياس: وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أو حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة بينهما بإعطاء المقيس عليه، وقد حول عليه في معظم المسائل النحوية فإنكاره إنكار للنحو.

ج/ الإجماع: هو اتفاق علماء المصرين "**البصرة والكوفة**" على مسألة أو حكم.

د/ الاستصحاب: والمراد به استصحاب حال الأصل مثل: استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، الأصل في الأفعال البناء، ومادام الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء يبقى كل شيء على حاله حتى يوجد في الأسماء ما يوجد البناء ويوجد في الأفعال ما يوجد في الإعراب، ولا يجوز التمسك به حال وجودنا لدليل.

والمتمعن في أصول النّحو، منهجيته ومصطلحاته يجده مستمد من علم أصول الفقه كما ذكر "الأنباري"، فكلاهما يشتركان في بعض القواعد العامة كقاعدة الاستحسان والقياس، وإنّ أول من أطلق مصطلح أصول النحو هو"ابن سراج"، وأول من توسّع في شرح هذه الأصول هو "ابن جني"، وأول من أفرد تأليفا خاصا بهذه الأصول هو "ابن الأنباري"، وأوّل من جمع جهود النّحاة السابقين في أصول النّحو وأضاف إليها بعض المباحث، ورتّبها وفق مباحث أصول الفقه هو"جلال الدين السيوطي".

المحاضرة رقم: 02

أصول النحو: النشأة والمرجعيات

مدخل:

تؤكّد معظم الدراسات التي اطلعنا عليها على عدم وجود مصنفات في أصول النحو قبل "ابن السراج"، لكن هذا لا يعني أن نعدم محاولات العلماء قبل ظهور المصنف المذكور، فقد تناول بعضهم مسائل علم أصول النّحو والصّحيح أنهم لم يخصّصوا أبوابا أو فصولا يتحدّثون فيها عن أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، لكن هذه المسائل ظاهرة وجلية في كتبهم لأنّهم "ضبطوا السماع وقاسوا على ما أطرد في بابه فاعتنوا بالسماع والقياس عناية فائقة، وأحكموا قواعدهم مستندين إلى منهج قويم فحيث يكون النحو منهاجا للاستنباط، فالعقل لا يسلم بوجود مسائل نحوية دون اعتماد السماع والقياس والتحليل والتعليل".[1]

1- مراحل ونشأة النحو العربي:

إنّ معظم الدراسات التي اطلعنا عليها، والتي اهتمّت بتاريخ النحو العربي ونشأته، وجدناها اتفقت على مراحل أساسية هي: النشأة والتأسيس، التدوين والتصنيف، البيان والتحصيل، الحصر والتنظير، التأصيل والتقويم، التصحيح والتثبيت والتجديد والتيسير، ولم تغفل هذه الدراسات عن ذكر الباعث الأساسي من وضع النّحو العربي والذي تمثل في اختلاط العرب المسلمين بمن أسلم من الأقوام الأخرى ، وتسهيل قراءة القرآن وفهمه لغير العرب، فالنّشأة والبداية كانت على يد الإمام "علي بن أبي طالب" رضي الله تعالى عليه الذي قدم المشورة، ووضع الخطوط البدائية لهذا العمل لـ" أبي الأسود الدؤلي" (ت68هـ) الذي قام بوضع ضوابط إعرابية في أواخر الكلمات، كما وضع أبواب النحو الأساسية مثل باب الفاعل والمفعول والتعجب، ثم أتى من بعده رعيل من النحاة اقتفوا أثره على رأسهم "يحي بن يعمر" (ت129هـ) الذي استخدم القياس والعلل والعوامل في التقعيد النحوي، ثم

[1] أريج صالح شهادة أبوتيم، أصول النحو المختلف عليها بين القدماء والمحدثين ،غزة ، فلسطين،،2018، ص12.

سار على خطاه "عيسى بن عمر" (ت 149ه) الذي تبدأ معه فترة التدوين والتصنيف، وقد كتب كتابين في النحو، واشتهر بمناظراته مع " أبي عمرو بن العلاء" و"الكسائي" وقد تعامل بفكرة العامل، ويستدلّ مؤرخو النّحو على ذلك حينما أجاز مقولة " ليس الطيب إلا المسك"، وفي ذلك إلماح إلى أنّ عمل "ليس" كان ماثلا في ذهنه، وربط الحالات الإعرابية بقصد "المتكلم" أي "المعنى" كنصب الاسم فيه معنى التعظيم أو التحقير ، ومن شواهد هذه الحالة "حمَّالةَ الحطب" فالنصب جاء للندم لها.

ومن أعلام هذه المرحلة "يونس بن حبيب الطبي" (ت 182ه) وهو تلميذ لـ "أبي عمرو بن العلاء"، واستخدم السماع لتطبيق القياس، ويعدّ أول من وضع قواعد أصول الكلمات وزوائدها.

كما عرفت هذه المرحلة عالما يوثق بعربيته هو "الأخفش الكبير" أو "أبو الخطاب"؛ قرأ عليه "سيبويه"، وأخذ عنه توجيه القراءات، وجاء في الكتب المؤرخة للنحو أنّ "سيبويه" استفسر منه معنى " لبيك وسعديك " فعرف منه أن **لبيك** من الإلباب والدنو وأنّ **سعديك** من المساعدة وهي متابعة الأمن، ويذكر "سيبويه" (ت108ه) أنّ "الأخفش" وضع ثلاثة مستويات وكانت تشكل أساسا للسماع، الأول هو مستوى الاستعمال ويتعلق بمن يوثق بعربيتهم، والمستوى الثاني من أصحاب اللغات الفصيحة ولكن ما يميزها أنّها غير مطردة إطرادا تاما ، أمّا المستوى الثالث خاص بالاستعمال خارج القواعد العامة واشتهرت به قبائل ذات اللهجات المحلية، وصنّف "سيبويه" هذا المستوى في خانة اللغات الرديئة. كما شهدت هذه المرحلة ظهورا إماما في النّحو واللغة وهو"الخليل بن أحمد الفراهيدي" صاحب كتاب "العين"؛ قرأ من "أبي عمر بن العلاء" و"عيسى بن عمر"، وقارن بين ما سمع وما رأى من جهود سابقيه في بناء الصرح اللغوي، كل هذا جعله يخلص إلى أنّ اللغة صنعت صنعا منطقيا، مثل له بدار محكمة البناء، عجيبة النظم، وكل ما وضع فيها من رسوم وحدود

وأبواب جاء لعلل قامت في عقول العرب وأن لم تنقل عنهم لأنهم نطقوا على سجيتهم وطباعهم .

وميّز في الكلام أصغر الوحدات " الفونيمات " و"التنسيق" الذي يتركب من الكلمات، وركز في تحليلاته على الأساليب المطردة وجعل منها نموذجا مختارا للاستعمال الصحيح وحكم على الشذوذ على ما سواه. والإعراب عنده ليس وضعا عشوائيا يقع دون أسباب، لذلك يرى أنّ التركيب الكلامي لا يتغير إلّا بسبب تأثير عوامل خاصة وميز أقساما من العوامل، الظاهري والمعنوي، والمحذوف والمفترض .

وهو بهذا يرفض مقولة "اعتباطية الإعراب" لأنّه – الإعراب – يقع لأسباب معينة، وظهر كذلك في هذه المرحلة عالم حمل "علم الخليل" وهو إمام النّحاة قاطبة وسمي كتابه "الكتاب" بـ "قرآن النحو" ، إنّه "سيبويه" الذي قال عنه "السّيافي" : " إنّه لم يسبق إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به من بعده، وعد "الكتاب" خلاصة الفكر النحوي وقد ضمّ مباحث في النحو والصرف فتحدث صاحبه عن أقسام الكلام وعن علامات الإعراب وعن أحوال اللفظ مع المعنى، اختلافا واتفاقا وعن علاقة المعنى في استقامته واستحالته وفي حسنه وقبحه، وقد اعتمد في تحليلاته وتوجهاته لمسائل النّحو على جملة من الشواهد التي زاد على الألف بالنسبة للشعر واستشهد بنحو أربع وخمسين آية من القرآن الكريم وببضعة أحاديث لا تتجاوز العشرة. وتكلم في الصرف وموضوعاته المختلفة، وإن لم يرتبها ويبوبها كما فعل المتأخرون، وكان يفرد بعد كل قسم من أقسام المعتل بابا يذكر فيه ما يتبين مما لم يرد عن العرب على ما ورد منهم.

ومن نحاة هذه المرحلة " أبو جعفر الكسائي " الملقب بـ"الأستاذ الجامع، وضع نحو الكوفيين، وذكر له المؤرخون كتابين "معاني القرآن" و"كتاب القراءات"، وعدّ أوّل من اهتمّ بتعليل أوجه القراءة وربط هذا التعليل بالقياس النحوي.

وسار على منهجه تلميذه " الفراء "(ت207هـ)، وكانت مصادره في نهل العلوم مختلفة، على رأسها علمي "الكسائي" و"سيبويه"، واصطنع منهجا قائما على توليفه من آراء البصريين والكوفيين، ومن ابتداعاته النصب على الخلاف، والفعل الدائم (اسم الفاعل) وتأثير الأدوات، وقدرته الفائقة على الاستنباط والتحليل والتركيب مكنته من استكمال المزايا النهائية للنحو الكوفي. ومن نحاة هذه المرحلة "الأخفش الأوسط" الذي اعتمد في منهجه على القراءات، وأقرّ نظرية العامل وإعمالها دون تركيز على العلل، ولإثبات القاعدة النحوية كان يتوسع في القول بالزيادة والحذف والتقدير.

أمّا مرحلة "البيان والتحصيل" فكانت حصيلة النحاة السابقين، وظهر فيها " أبو العباس المبرد" صاحب "المقتضب"؛ لخّص فيه كتاب "سيبويه"، وخالف "سيبويه" في بعض القضايا كمخالفة أعمال "إنْ" التي بمعنى "ما" ففي مثل "إن زيد منطلق" لا يرى سيبويه غير الرفع جائزا و"المبرد" يجيز النصب مستدلا بقوله تعالى ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾ (سورة الكهف الآية 05) وعاصر "المبرد" "أبو العباس ثعلب" وكان خصما له، وقد اعترف "المبرد" بعلمه وخاض في مسائل كثيرة .

ثمّ تأتي مرحلة "التقويم والتأصيل" والبداية كانت مع "أبي إسحاق الزجاج" وكتابه "معاني القرآن وإعرابه" الذي استدلّ فيه بالحجج العقلية للنظريات اللغوية، ومن تعليلاته التي اعتمد فيها العقل والمنطق رفع الفاعل ونصب المفعول، وما يميّز فكر هذا الرجل تفطنه للمعنى ودوره كعامل للإعراب.

وأصول النّحو مثل أصول الفقه كانت راسخة في عقول النحاة، مثل السّماع والإجماع والقياس، واستصحاب الحال، هذه الأصول قد سيطرت على عقول النحاة ووجهت البحث النحوي توجيها منهجيا صارما إذ اعتمد الأئمة الأوائل عليها، فمفهوم الأصول عند النحاة

يتجه إلى أنّها: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصله.

ويشير الباحث "سليم مزهود" أنّ الأصول أو الأدلة التي جرت الإشارة إليها كانت موجودة عند الأوائل من النحاة متجسدة في أقوالهم وأعمالهم قبل أن تنفرد بالبحث والدرس في مؤلفات علمية مستقلة، فقد كان العلماء الأوائل من النّحاة يستخدمونها في التعرف على قواعد التركيب النحوي للجملة العربية، فالقياس مثلا استخدمه النحاة في توجيه الآراء وحسم الخلافات وتخريج الشواهد، قبل أن يبحثوا في تعريفه وأركانه وطرق استخدامه، ومثل هذا يمكن أن يقال في الفقه، إذ نجد فقهاء الصحابة وكبار التابعين قد استخدموا القياس والسماع والإجماع قبل أن يبحثوا في مفهوم السماع والقياس أو الإجماع، إذ كانت هذه الأدلّة راسخة في عقولهم، وتدربوا عليها عمليا في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأخذ بها كبار التابعين إلى أن جمعها الإمام الشافعي في كتابه "الرسالة" وحدّها وعرّفها ثم جرب البحث النظري فيها.[1]

إنّ أصول النحو تكاد تكون رفيق علم النحو في ظهوره، مع أسبقية علم النحو، وأن علم النحو الذي أخذ عنه علم أصول النحو صار متأثرا هو ذاته بعلم أصول النحو.

[1] ينظر: سليم مزهود، محاضرات في أصول النحو، ص10 والقراني، شرح تنقيح الفصول، تحقيق طه عبد الرؤوف، ص244.

المحاضرة رقم: 03

المؤلفات الأولى في أصول النحو

مدخل:

تومئ معظم الدراسات إلى أنّ أول مصنف حمل عنوان "أصول النحو" هو مصنف "أبي بكر محمد بن السري بن سهل السراج" (ت 316هـ)، والمتمعن فيما أورده في كتابه يدرك أن ما عناه بالأصول هو قواعد النحو الأساسية لا أدلته التي استنبطت منها القواعد، وقد أشار صاحب "الأصول في النحو" في غير موضع من كتابه فقال: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا أطردت وصل بها إلى كلامهم فقط وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز".[1]

وعلى الرغم من اعتراف "ابن السراج" بأنّ كتابه يبحث في القواعد أو المسائل النحوية فهناك فريق يرى أن أهمية كتاب الأصول في النحو "تأتي من كونه أول كتاب بحث في أصول النحو، وإن لم يقصر البحث على ذلك".[2]

ويعارض الباحث "التواتي بن التواتي" القائلين بأنّ "ابن السراج" أول من طرق الباب وألف فيه وكان سباقا في هذا الميدان وذكر حججهم.[3]

- من مقدمة كتاب "سر صناعة الإعراب" تحقيق "مصطفى السقا"، "محمد الزفزاف" "إبراهيم مصطفى"، "عبد الله أيمن" الجزء الأول ص6 وجاء فيها –المقدمة– تتويج حركة التأليف في النحو باختراع علم أصول النحو على يد "أبي بكر بن السراج" في كتابيه : أصول النحو الكبير والصغير، وإتمام ذلك على يد "أبي علي الفارسي" وتلميذه "أبي الفتح بن جني" في كتاب "الخصائص".

---

[1] ابن السراج نقلا عن محمود أحمد نحلة أصول النحو العربي، الأصول في النحو ، دار العلوم العربية بيروت لبنان ط1 1987 ص18.

[2] السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تج: محمود فجال، ط1، مطبعة الشعر، 1989.

[3] التواتي بن التواتي، ص31و32.

- من كتاب أصول التفكير اللغوي النحوي لـ"علي أبو المكارم" ص4 حيث ذكر "أنّ ابن السراج" وهو أول من أشار إلى أنّه قصد علم أصول النحو بالدرس في كتابيه أصول النحو الكبير والصغير.
- من كتاب أصول النحو العربي لـ"محمد عيد" ص2، حيث يرى أنّ "ابن السراج" هو صاحب أول مؤلف مشهور في هذا الموضوع ويقصد هنا أصول النحو.

ويقدّم الباحث العراقي "أحمد عبد الله المنصوري" المنكرين لأولية الكتابة في علم أصول النحو.[1]

–ذهب الدكتور "حسن الملخ" إلى عدم ابتداع "ابن السراج" لهذا العلم ولم يكن مؤلفه كتابا فيه" بل يبدوا أنّ كتاب الأصول كتاب في النحو حاول فيه "ابن السراج" تقديم النّحو محدد القواعد مرتب المسائل واضع الأحكام بأسلوب سهل مختصر، وليس كتابا في علم أصول النحو.

– ينفي الدكتور "بدماصي" الرّيادة لـ"ابن السراج" وتحامل كثيرا على القائلين بذلك من الباحثين بقوله: أما ما يوهمه بعض الباحثين المعاصرين بسبب تسمية "ابن السراج" كتابه "الأصول في النحو" فيظنون بذلك أنه يعني أصول النحو... إنما يعني وضع هذا المصطلح بهذا الفن كل هذا وهم ودعوى لا أساس لها من الصحة.

– ذهب الباحث "أحمد عبد الباسط" إلى أنّ أول كتاب وصل إلينا يحمل عنوان مفهوم الأصول هو كتاب "الأصول في النحو" لـ"أبي بكر بن سهل السراج" لكن هذا الكتاب لا يدل اسمه على محتواه وموضوعه.

[1] أحمد عبد الله المنصوري ، الريادة في علم أصول النحو – دراسة وصفية تحليلية، مجلة دولية ، المجلس السادس العدد الرابع و العشرون السنة السابعة آيار، 2020.

وبين هذين الفريقين هناك فريق وسط لا ينكر جهود "ابن السراج" ، بل يعتبرها اللبنة الأساسية في بناء هذا العلم .

يشهد لـ"ابن السراج " أنّه كان منهجيا حتى قال عنه "ياقوت الحموي": مازال النّحو مجنونا حتى عقله "ابن السراج""، فقد غلب على منهجه الترتيب المنطقي، ويتّضح لقارئ كتاب أصول النحو لـ "ابن سراج" أبوابه وأقسامه والربط بينهما ومعالجة مسائل الأبواب، ومن ضرب الأمثلة رغبة في التوكيد و التقوية لتقريب القاعدة في ذهن المتعلم.

1-أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) (الخصائص):

يرى كل من اهتمّ بـ"أصول النحو" أن ابن جني أول من رسم طريق هذا العلم، واتبع ما وجده عند الفقهاء في أصولهم، وكان مطلعا على آثار علماء البصرة و الكوفة، "وتنبه إلى أمر هام وهو حاجة النحو والنحاة إلى كتاب في الأصول مثلما هو الشأن للفقه، فألزم نفسه وضع كتاب يعالج هذه المسائل الأصولية فجاء كتابه زاخراً بالقواعد الأصولية فجاء كتابه الخصائص زاخرا بالقواعد الأصولية متأثرا بمن سبقه من علماء أصول الفقه، وغير منكر لجهود سابقيه يجاهر بسبقه للتأليف في علم أصول النحو حيث نجده يقول: "لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام و الفقه ، فأما كتاب أصول "أبي بكر" فلم يلمم فيه بما نحن عليه الآن إلا حرفا أو حرفين في أوله وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه، على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيبا إذا أنت فرقته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناه كلفة التعب به."[1]

ويؤكد على سبقه للتأليف في هذا المضمار فيقول: " فإن هذا الكتاب ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول الكلام وكيف بدئ وإلام نحي".[2]

[1] ابن جني،الخصائص، ج1، ص67.

[2] المصدر نفسه، ص67.

ويقول كذلك: "إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لأن هذا الأمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرب حال الأوضاع و المبادئ، وكيف سردت أحكامها في الأنحاء والحواشي".[1]

إنّ قول "أبي الفتح" هذا يبين مدى حرصه على التفريق بين علم النحو وأصول النحو، وبأن الرجل يلمح أن كتاب " ابن السراج " كتاب قواعد نحوية لا كتاب أصول.

ويلخص "عدنان محمد سلمان" أبواب الخصائص الأشدّ التصاقا بمباحث أصول النحو وهي أبواب تناول فيها ابن جني موضوعات العلة، والقياس، والسماع، والتسلسل والاستحسان والإجماع وتركيب اللغات وتدريج اللغات، وحمل الشيء على الشيء، والحمل أحسن القبيحين وتعارض السماع و القياس، وتركيب المذاهب، واختلاف اللغات، وكلها حجة وخلع الأدلة، وشجاعة العربية وغير ذلك من الأبواب.[2]

ويجمع الباحثون أنّ "ابن جني" لم يترك شاردة و لا واردة تتعلق بهذا العلم إلا منحها من البيان والشرح ما تستحقه فهو أول من رسم طريق علم أصول النحو وكتب فيه على ما وجده عند الفقهاء في أصولهم.

وجد الباحث "التواتي بن التواتي" كثيرا من القواعد العامة الأصولية، وأثبت نماذج في كتابه محاضرات أصول النحو":[3]

[1] المصدر السابق، ج2 ص32.

[2] عدنان محمد سلمان ، السيوطي النحوي ، ص200 –201.

[3] التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو ص34.

✓ تقاود السماع وتقارع الانتزاع: اهتم "ابن جني" كثيرا بالسماع ، فاهتم بالقراءات وله كتاب "المحتسب" بين فيه أن مجمل القراءة ولو كانت شاذة فإن لكل منها ما يبررها من كلام العرب .

✓ في تعارض السماع و القياس: يولي "ابن جني" اهتماما كبيرا بالقياس، "فكل ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" وأعطى أمثلة تحتمل القياس، لكن السماع يمنعه، منها أنّ العرب لم تأت بخبر المبتدأ في قولنا: لعمرك لأقومنّ ولم تقل استيحاذ وإنما قالت استحوذ.

✓ باب في الاستحسان : قد لا نجد تعريفا صريحا ومباشرا للاستحسان عند "ابن جني" ولكنه " ذكر أنّ علته ضعيفة غير مستحكمة، غير أنّ الفائدة العملية منه هو أن فيه ضربا من الاتساع وللتصرف من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير الضرورة نحو قولهم" الفتوى، والبقوى ، والتقوى والشروى ونحو ذلك ، فهو يريد الأصل في هذه الألفاظ الأربع الياء فأصلها : الفيا، والبقيا، والتقيا والشريا.

✓ باب في تعارض العلل: ذكر ابن جني فيه أن الكلام في معنى تعارض العلل ضربان، أحدهما يتجاذب وجوده وحصوله علتان فأكثر منهما، والآخر حكمان في شيء واحد مختلفان دعت إليها علتان مختلفتان، مثل جواز التعليل بعلتين، ومثل له فيما مثل بقلب الواو و الياء وكذلك رفع المبتدأ، فالبصريون يعللون رفعه بالابتداء والكوفيون يعتلون إما يرفعونه بالخبر الذي هو رافعه، فالمبتدأ أو الخبر عندهم يترافعان .

✓ باب القول على إجماع أهل العربية من يكون حجة: اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف النصوص والمقيس على النصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنّه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة.

✓ باب في إسقاط الدليل : وذلك كقول "أبي عثمان" : لا تكون الصفة غير مفيدة فلذلك قلت: مررت برجل أفعل ، فصرف أفعل هذه لما لم تكن صفة مفيدة وإسقاط هذا أن يقال له: قد جاءت الصفة غير مفيدة وذلك كقولك في جواب من قال رأيت زيدا : آلمني، يا فتى فآلمني صفة، وغير مفيدة ومن ذلك قول البغداديين: إنّ الاسم يرتفع لما يعود عليه من ذكره، نحو زيد مررت به، وأخوك أكرمته فارتفاعه عندهم إنّما هو أن عائدا عاد عليه فارتفع بذلك العائد فنحن نقول زيد هل ضربته؟، وأخوك متى كلمته؟ ومعلوم أنّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله فأورد "أبو عثمان" أن كل صفة ينبغي أن تكون مفيدة فأوجد من الصفات ما لا يفيد وكان ذلك كثيرا لقوله كذلك قول هؤلاء أن كل عائد على اسم عامل من العوامل يرفعه وجود عائد على اسم عامل من العوامل، وهو غير رافع له، فهذا طريق هذا.

ومن القواعد الأصولية كذلك:

- في الامتناع من تركيب ما يخرج من السماع.
- باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره.
- باب في اللغة المأخوذة قياسا.
- حمل الأصول على الفروع.

2-أبو البركات الأنباري (ت577هـ) "لمــع الأدلة في أصول النحو:

اشتهر هذا العالم بالورع والزهد والصلاح، وتشير المؤلفات التي اهتمت بسير العلماء أن الرجل كان إماما صدوقا، وفقيها ومناظرا، غزير العلم وعابدا تقيا عفيفا، وتلقى العلم على يد صفوة العلماء والمشايخ أبرزهم "بن الشجري"، الذي قرأ عليه النحو، وله مؤلفات كثيرة في الفقه وعلم الكلام والتصوف والزهد، ومؤلفات في اللغة والأدب وأخرى في النحو ككتاب "لمع الأدلة في أصول النحو" و"الفصول في معرفة الأصول" و"الإغراب في جدل الإعراب" و"الإنصاف في مسائل الخلاف" و"البيان في غريب إعراب القرآن" وكتاب "الوجيز في علم

التصريف"، وفي علم العروض ألف كتاب "المقبوض في علم العروض"، ومؤلفات أخرى في التاريخ وفي علم الرؤيا.

أدلـــة النحو عند "أبي البركات":

عرّف "الأنباري" أصول النحو فقال: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله".[1]

ولعلّ "الأنباري" استخدم مصطلح "أدلة النحو" في الدلالة على أصول النحو والدليل عنده هو "ما يرشد إلى مطلوب، وقيل: معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما يعلم في العادة اضطرارا والدال والدلالة بمعناه، فإذا الدال فاعل بمعنى فعيل كعالم وقادر، أصله "دالل" وقيل الدلالة فعل الدليل، والدال ناهية والأول أكثر استعمالا".

يعلّق الباحث "محمد سالم صالح" على اختيار "الأنباري" المعنى الأول للدليل فيقول: "وهو معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارا"، ويؤكد ذلك في موضع آخر حيث تعرض للاستدلال إذ يقول: "اعلم أن الاستدلال طلب الدليل كما أنّ الاستفهام طلب الفهم والاستعلام، وطلب العلم، وقيل الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار ، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ (سورة البقرة الآية 17) والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة أضرارا"، فالدليل عند "الأنباري" عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما يعلم في مستقر العادة اضطرار، فعبارة أصول النحو تطلق على الهيكل النظري المجرد أمّا الاستدلال فأطلقها على استعمال الأدلة.

[1] ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص147.

أقسام أدلة النحو:

ميز "ابن الأنباري" ثلاثة أقسام وهي نقل وقياس واستصحاب الحال ومراتبها، وكذلك استدلالاتها.[1]

يُلزم "الأنباري" النحوي اتباع ثلاث خطوات حين استنباط القواعد النحوية: خمن جمع المادة المدروسة وتجريد الصورة الأصلية، ومن هنا تأتي أهمية استصحاب حال الأصل، ثم يأتي بعد ذلك دور القياس في قياس الفروع على تلك الأصول المجردة.[2]

كتاب لمـــــع الأدلة:

يعدّ "ابن الأنباري" أول من أفرد مصنفا مستقلا في أصول النحو، فقد جمع شتات هذا العلم من كتب المصنفين، إضافة إلى ما أودعه فيها من إضافات جديدة في مجال التعريفات والتقسيمات فأرسى بذلك مبادئ هذا العلم وقواعده، وإن من يتلفف هذا المصنف يجد صاحبه قد أقامه على ثلاثين فصلا، بدأه بتعريف لعلم أصول النحو وفائدته، وأقسام الأدلة النحوية والنقل وأقسامه والعلة والاستدلال، والاستحسان واستصحاب الحال، والمتأمل في هذا المصنف يجد "ابن الأنباري" سار على درب الفقهاء في التأليف وطريقتهم في التحليل، ولعلّ المصطلحات التي وظفها في الكتاب خير دليل على ذلك.

3-جلال الديـــن السيوطي (ت 911هـ) الاقتراح في علم الأصول:

هو "عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر السيوطي"، الإمام الحافظ والفقيه المحدث، والنحوي الفذ، وحجة ثقة في علم التاريخ، له كتب ورسائل في التاريخ والطبقات والتراجم وأشهرها: "حسن المحاضرة"، و"تاريخ الخلفاء" و"نظم العقبيان في أعيان الأعيان" و"كوكب الروضة".

[1] الأنباري، لمع الأدلة، ص81.

[2] المصدر نفسه، ن ص.

أدلة النحو عند "السيوطي":

عرّف "السيوطي" أدلة النحو فقال: "أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل".

وأشار "مصطفى الشكعة" إلى أن عنوان الكتاب **الاقتراح** اقتبسه لكتاب آخر بالعنوان نفسه ألفه العلامة "تقي الدين بن دقيق العيد" المتوفي سنة 702 هـ، غير أن كتاب ابن دقيق العيد" لم يكون موضوعه النحو، وإنما كان موضوعه أصول الحديث".[1]

وتشير الدراسات إلى أن "السيوطي" انتفع من أمهات الكتب في النحو ككتاب "الخصائص" لـ"ابن جني" وفي هذا السياق يقول: "واعلم أنّي استمددت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب "الخصائص" لـ"ابن جني"، فإنه وضعه في هذا المعنى، وسماه "أصول النحو" ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى".[2]

كما استفاد من الكتاب "سيبويه" و**تسهيل الفوائد** لـ"ابن مالك" **والتذكرة** ل"أبي حيان" **والممتع** لـ"ابن عصفور" **ومنهاج البلغاء** لـ"حازم القرطاجني".

[1] السيوطي، الاقتراح، ص13.

[2] مصطفى الشكعة، جلال الدين السيوطي، سيرته العلمية ومباحثه اللغوية، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1991م، ص222.

المحاضرة رقم: 04

السماع: أقسامه وشروطه

مدخل:

السماع أصل من أصول النحو، مارسه النحاة تطبيقا قبل ظهور المدونات التي اهتمت بهذا العلم، فقد اهتم "ابن أبي إسحاق" بالنقل الذي كان الأساس في القياس وشرح العلل، ومن بعده "الخضرمي" فقد بنا قياسه "على أساس من استقراء لغة العرب وعلى السماع من قبائل في نجد وبوادي الحجاز وتهامه، و"عيسى بن عمر" الذي اعتمد على التأويل والقراءات القرآنية، و"أبو عمر بن العلاء"، فقد كان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها، و"يونس بن حبيب" أستاذ "سيبويه"، وتأتي أهميته في أنه رحل البادية وسمع عن العرب كثيرا، ونقل "سيبويه" في كتابه "آراء تبلغ المائيين"، كما يأتي اسمه كثيرا مقرونا باسم الخليل في "الكتاب"، والخليل الذي اعتمد في تأصيله لقواعد النحو على قاعدة عريضة من السماع، أما "سيبويه" فكان عالما بلغات العرب، فقد كان يأخذ سماعه عن فصحاء العرب وكثيرا ما ترد عبارات مثل:"سمعنا فصحاء العرب يقولون"، أو "سمعنا أكثر العرب يقولون"".[1]

وقد حددت منابع السماع عند "سيبويه" وهي:[2]

- النقل عن القراء.
- النقل عن علماء اللغة الثقاة وأشياخه أمثال الخليل ويونس والأخفش الأكبر وغيرهم.
- النقل عن العرب الموثوق بفصاحتهم.

ثم يأتي "الكسائي" فهو الآخر جال في البوادي لجمع المادة، "وفتح الباب للاحتفاظ بشواهد اللغة وبشواذ اللهجات وصونها وحمايتها من الضياع"،[3]و"الفراذي" الذي كانت له رحلة واسعة إلى الجزيرة فتوسع في السماع من القبائل العربية، ثم "المبرّد" الذي اقتفى أثر

[1] ينظر: محمد سالم صالح، دراسة في فكر الأنباري ص45-46، القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، صابر بكر أبو السعود، ص27، نعام حسان، الأصول، ص93.

[2] المرجع نفسه، ص47.

[3] المرجع نفسه، ن ص.

أستاذه "المازني" واعتنى الرجلان بالسماع والتشدد في الأخذ بالقياس، كما اعتمد تلميذاهما "شعيب" (ت 291هـ) على أقوال وأشعار الفصحاء المتحضرين، أما "أبو علي الفارسي" (ت 377هـ) وتلميذه "ابن جني" (ت 392 هـ)، فقد اعتمدا بالسماع في مجالات الاستدلال واستنباط الأحكام.[1]

1-السماع (النقل) في مصنفات أصول النحو:

بات واضحا أن الأصول المعتمدة في علم أصول النحو أربعة: نقل وقياس وإجماع واستصحاب حال، فـــ"ابن جني" اعتمد على: السماع والإجماع والقياس (الخصائص)، و"ابن الأنباري" اعتمد على : النقل والقياس واستصحاب الحال ()، وعند "السيوطي" هي: النقل والقياس والإجماع واستصحاب الحال (الاقتراح)، والظاهر أن السماع "النقل" والقياس مشترك عند علماء الأصول الثلاثة، وجمع "السيوطي" كل الأدلة في كتابه، في حين انفرد "ابن جني" بـالإجماع و"الأنباري" بـاستصحاب الحال.

1-1 السماع عند "ابن جني":

السماع عند "ابن جني" أول أصول الاستدلال، وكان كثير الاستشهاد بأشعار العرب، فقد أجاز اللغة عن الفصحاء من الأعراب والاحتجاج، حيث خصص له بابا في كتابه الخصائص (باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر)، وبين سبب ذلك بقوله:"علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر عن الاختلال والنَّساء والخطل، ووضع قوانين تضبط الاحتجاج من خلال شروط هي:

[1] ينظر: محمد سالم صالح، دراسة في فكر الأنباري، ص55-57، صابر أبو بكر أبو السعود، ص27-29.

1-1-1 ما يتعلق بالمتكلم والكلام من خصائص لغوية:

أ-اختبار فصاحة المتكلم:

يسقط "ابن جني" كل لغة متكلم فسدت، وفي هذا السياق يقول: "ولا نكاد نرى بدويا فصيحا، وإن نحن أنسنا من فصاحة كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويضيع فيه وينال ويغض منه".

وقد صرح في مواطن عديدة في كتابه "الخصائص" بعدم الإلزام بالتحديد الزماني والمكاني في الاستشهاد بالكلام العربي، واستعاض عن ذلك بالتثبت بفصاحة العربي وتوثيق كلامه بعرضه على الموازين النحوية الموضوعة".[1]

ب-اختلاط المتكلم بفقد اللغة صفاتها:

يقول "ابن جني": "لو فشى في أهل الوبر ما شاع في أهل المدر، من إضراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها أو ترك تلقي ما يردعنها"، والملاحظ من كلام "ابن جني" أن أهل البادية لا يجوز الأخذ بها إذا ما شاع فيها الاختلاط والفساد كلغة أهل الحضر.

ج- السماع من العربي الفصيح شيئا لم يسمع من غيره:

يقول "ابن جني": "والقول في هذا الكلم المقدّم ذكرها وجوب قبولها، وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة "بن الأحمر"، وضرب مثلا فقال: لا أعلم أحد أتى بها إلا "بن الأحمر الباهلي"، منها الجبر وهو:

أسلم براووق حييت به وأنعم صباحا أيها الجبرُ[2]

---

[1] محمد إبراهيم خليفة، أصول النحو في الخصائص، دار العلوم، 1982، ص13-14.

[2] ابن جني، الخصائص، 1990، ص29.

فكلمة الجبر وجب قبولها لأن "ابن الأحمر الباهلي" من الأعراب الذين شهد لهم بالفصاحة.

د- الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا

وتوقف "ابن جني" أمام هذا الضابط، واستنّ له عدّة قوانين في أخذ الكلام عن ذلك الفصيح منها:

- إذا اجتمعت في لغة رجل واحد لغتان.
- إذا كان استعمال إحدى اللفظتين في كلام ذلك الفصيح أكثر من الأخرى.
- إذا وجدت في لغة فصيح عدة ألفاظ لمعنى واحد ويقصد بذلك الترادف.

هـ- العربي إذا انتقل لسانه من لغته إلى لغة أخرى فصيحة:

يتحدث "ابن جني" في هذا الضابط عن العربي الذي اكتسب لغة أخرى وجب الأخذ بها، وإن كانت فاسدة لم يؤخذ بها.

و- تأثير الفصيح بلغة غير فصيحة:

يذهب "ابن جني" أن العربي الفصيح إذا عدل عن لغته السليمة إلى أخرى سقيمة وجب الأخذ بلغته الأولى السليمة.

1-1-2 أقسام السماع عند "ابن جني":[1]

يميّز "ابن جني" نوعين من الكلام المسموع: إما أن يكون مطردا أو شاذا.

أ-المطـــــرد: ويراد به الكلام المنقول عن العرب مستفيضا في استعمالهم في الإعراب في صناعة النحو والصرف، بحيث يطمئن إلى أنه كثير كي يصح أن يقاس عليه.

[1] ابن جني، الخصائص، ص98.

ب- الشـــــاذ: ويراد به الكلام العربي الأصيل فارق أصل بابه، وخالف القياس الصناعي، ولم تكن له قاعدة كلية ولم يحظ بالشيوع عند العرب بقطع النظر، وميّز بأربعة أضرب منه:

- مطرد في القياس والاستعمال معا، وقد كثر استعماله في العربية.
- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومن ذلك اللغة التميمية.
- مطرّد في الاستعمال شاذ في القياس، كقولهم الحركة والخونة. ويراه "ابن جني" منقاد في الاستعمال غير متأب.
- شاذ في القياس والاستعمال معا بيّنه بقوله: "وأما ضعف الشيء في القياس، وقلة في الاستعمال، فهو مرذول مطرح غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل، وهو خارج عن القواعد العامة المبنية على الأعمّ والأشمل.

2-1 السماع عن "ابن الانباري" (لـــــمع الأدلة):

يعرّف "ابن الأنباري" السماع (النقل) بقوله: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد العلة إلى حد الكثرة".[1]

والظاهر من كلام "الأنباري" أنه وضع ثلاثة شروط وهي الفصاحة، صحة النقل، والإطراد، فقد اشترط أن يكون المنقول كلاما عربيا فصيحا، فأخرج المولدين، وهو الطبقة الرابعة من الشعراء، لأن المولدين لا يستشهد لهم، وقيل يصح الاستشهاد بمن يوثق بعربية منهم.[2]

ومن شروط النقل عند "الأنباري" أن يكون هذا المنقول الفصيح منقولا نقلا صحيحا، وأن يكون المنقول خارجا عن حد القلة إلى حد الكثرة، فالمنقول الصحيح ينبغي أن يكون بالغا حد الكثرة حتى يصلح الاعتماد عليه، فهو يطرح الشاذ والقليل.[3]

---

[1] ابن الانباري، لمع الأدلة، ص71.

[2] ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص153.

[3] المرجع نفسه، ص154.

1-2-1 أقسام النقل عند "الأنبـــاري":

قسّم "ابن الأنباري" السماع على قسمين، وفي هذا السياق يقول: "اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين، تواتر وأحاد".[1]

أ-النـــقل المتواتر:يبين المتواتر بقوله: "فأما التواتر فلغة القرآن، وما تواتر عن السنة وكلام العرب".

ب- نقل الأحاد: يعرفه "الأنباري" بقوله: "أما الأحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر.[2]

شـــــروط النقل:

المتواتر: فهو"أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب"،ويذهب الباحث "محمد سالم صالح" أن "ابن الانباري" حدد التواتر المقبول هو أن يبلغ عدد النقلة سبعين، وعرض قوله: "وذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا أربعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر وذهب الآخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة والصحيح عندي هو الأول".[3]

الأحاد: يقول "ابن الأنباري": "اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله".[4]

والظاهر من النص أن الأنباري يشترط في نقل الأحاد ما يشترط من عدالة نقل الحديث الشريف، ويرفض أن يكون ناقل اللغة فاسقا، وفي هذا السياق يقول:"فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله"،[5] لأن نسق الناقل قد يدفعه إلى الكذب.

---

[1] ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص83.

[2] المصدر نفسه، ص84.

[3] محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص157

[4] المرجع نفسه، ن ص.

[5]ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص83.

1-3 السماع (النقل) عند "السيوطي" (الاقتـــــراح)

يعرف السماع بقوله: "هو ما ثبت من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العب قبل بعثته وفي زمانه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظما ونثرا عن مسلم وكافر فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منهما من الثبوت".

يحدد "السيوطي" السماع أو المنقول في ثلاث مصادر هي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف وكلام العرب من شعر ونثر حتى ظهور المولدين.

1-3-1 أقسام السماع عند "السيوطـــــي":

قسم "السيوطي" السماع إلى مطرّد وشاذ.

المطرد: يستحضر "السيوطي" تعريفا للمطرد المأخوذ من كتاب "الخصائص" لـ"ابن جني"، وأصل مواضع (طرد) في كلامهم: التتابع والاستمرار، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا، وأطرّد الجدول إذا تتابع ماؤه".[1]

ثم ينتقل إلى كلمة **شاذ**، مستشهدا بكلام "ابن جني" فيقول: "مواضع (ش ذ ذ): التفرق والتفرد، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته في غيرها: فيعمل عمل العربية ما استمر من الكلام عن الأعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا".[2]

ويتفق "السيوطي" مع "ابن جني" حول عدد أضرب الاطراد والشذوذ وهي أربعة:[3]

- مطرد في القياس والاستعمال معا، وهذا هو الغاية المطلوبة.

---

[1] الاقتراح في أصول النحو، تأليف الإمام العلامة جلال الدين السيوطي، ت911ه، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، ط2، 2006، ص49.

[2] المرجع نفسه، ن ص.

[3] المرجع نفسه، ن ص.

- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو الماضي من "يذرُ" و"يدعُ" وقولهم مكان مثقل.
- ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو قولهم استحوذ،واستنوق الحمل، واستصوبت الأمر، وإلى يأبى، والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير.
- وشاذ في القياس والاستعمال معا، كقولهم ثوب مصوف، وقوس مقوود، ورجل ممدود من مرقده.

ويستحضر "السيوطي" قول "جمال الدين بن هشام": "اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثير، ونادرا وقليلا ومطردا، فالمطرّد لا يتخلف، والغالب: أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دونه، والنادر أقلّ من قليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر فاعلم بهذه المراتب ما يقال فيه ذلك.

والملاحظ أن صاحب "الاقتراح" يخصص مباحثه بأخذه ولخصه من متفرقات كلام سابقيه.

وفي موضع آخر من كتابه يخصص "السيوطي" مبحثا في "أحوال الكلام الفرد والاحتجاج"، وأشار أنه قد لخصه من متفرقات كلام "ابن جني" في الخصائص، وفيه ذكر أحوالا لكلام الفرد والاحتجاج به، لخصها في ثلاثة أحوال وهي: أن يكون فردا بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع أطباق العرب على النطق به، والثانية أن يكون فردا بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه الجمهور، والثالثة أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره، لا ما يوافقه وما يخالفه.[1]

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص54.

المحاضرة رقم:05

مصادر السماع

(القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف)

مدخــل:

لا يختلف اثنان على أن السماع يعد أصل في استخراج قواعد النحو و الصرف فهو الدليل إلى القاعدة قبل استخراجها و الشاهد على صحتها ، و قد دأبت المدرستان – الكوفة و البصرة – على تحري الدقة في الأخذ، ووضعت لها شروطا فلم يسمع علماء المدرستين إلا عن الفصحاء و العلماء الثقات. كما أجمعوا على أن أصول النحو النقلية التي يعتمد في الاحتجاج عليها ترجع إلى ثلاثة مصادر هي :القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وكلام العرب (شعرا و نثرا).

1-القرآن الكريم :

يعتبر القرآن الكريم المربع الأول في التصعيد النحوي واستنباط القواعد والاستدلال النحوي، فقد جاء في المزهر لـ"السيوطي" أنّ الناس قد أجمعوا على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك،[1]و في كتاب الاقتراح يقول: "كل ما ورد أن القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذا".[2] ويقول صاحب "خزانة الأدب" كلامه عز وجل أفصح كلام و أبلغه، ويجوز الاستشهاد به كما بينه "ابن جني" في أول كتابه المحتسب و أجاد القول."[3] فنخلص من الأقوال السابقة إلى أنّ القرآن الكريم موضع الاستشهاد والاحتجاج.

[1] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق فؤاد على منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1 ص129.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص48.

[3] البغدادي خزانة الأدب، تح د/ عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار الكتاب العربي، 1997، ج1، ص4.

2- القراءات القرآنية:

يفرق الدارسون بين مصطلحي القرآن والقراءات القرآنية كونهما متباينين، فالقرآن هو" الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرها".[1]

و يخلص الباحث "جميل علوش" إلى أنّ القرآن والقراءات بينهما تباين وتغاير، حيث يمثل القرآن الأصل، وتمثل القراءات الفرع أو طرق أداء ذلك الأصل كما هو الحال بين اللغة و اللهجات.[2]

ويقول صاحب "النشر في القراءات العشر": "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن و اختلاف معزوة لناقله".[3]

2-1- شروط صحة القراءة:[4]

اشترط العلماء لصحة القراءة شروطا ثلاثة :

أ-صحة السند، إي النقل عن الثقات إلى النبي .

ب- موافقة الرسم العثماني ولو احتمالا .

ج- موافقة العربية ولو بوجه .

و نظم "ابن الجزري" هذه الأركان فقال :

فكـــــل ما وافق وجه نـــحوي وكـــان لـــلرسم احتمالا يحوي

وصـح اســـناده هو القـــرآن فهـــــذه الثـــلاثة الأركـان

وحـــيثما يختل ركـــن أثـــبت شـــذوذه ولو أنه في السبعة

---

[1] الزركشي،البرهان في علوم القرآن،نقلا عن سالم صالح محمد، ص106

[2] ينظر:جميل علوش ، دار العربية للكتاب ليبيا ، تونس، 1981م، ص315-316.

[3] ابن الجزري ، منجد المقرئين ، ص3 نقلا عن التواتي بن التواتي محاضرات في أصول النحو، ص85.

[4] ينظر التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو، ص91 وأصول النحو دراسة في فكر الانباري، ص170.

2-2- الاستشهاد و الاحتجاج بالقراءات:

إنّ المطلع على موقف النحاة من القراءات القرآنية ووضعها على رأس مصادر الاستشهاد يجدها تتباين في تلك المواقف ويمكن بسهولة أن يميز موقفين:

الأول: مؤيد لها يرى الاعتماد عليها في الاستشهاد و التقعيد النحوي ويغلب على أصحاب هذا الاتجاه الطابع النقلي.

الثاني: موقف المعارضين لها، الذين تركوا الاحتجاج بها واعتمدوا في استشهاداتهم واستنباطاتهم للقواعد على نصوص أخرى من كلام العرب، و يغلب على هذا الفريق الطابع القياسي و العقلي .

2-3- الاستشهاد بالقراءات الشاذة :

يجيز الكثير من العلماء الاحتجاج بالقراءات الشاذة، فهاهو سعيد الأفغاني يقول:"وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته سواء كانت متواترة أم روايات أحاد أم شاذة".[1]

ومن قبله يقول "السيوطي": "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده و مخالفته القياس في ذلك بعينه ولا يقاس عليه نحو (استحواذ) و(يأبى) وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة".[2]

و الظاهر من كلام "السيوطي" أنّ النحاة يجمعون على الاحتجاج بالقراءات الشاذة ولم يسمع خلافا في ذلك، وما ورد مخالفا للقياس يحتج به في ما ورد بعينه ولا يقاس عملا بالقاعدة العامة الأصولية الشاذة يحفظ ولا يقاس عليه.

---

[1] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص28-29.

[2] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص46.

3- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف :

لقد تباينت أراء العلماء حول قضية الاستشهاد بالحديث الشريف، فمنهم من منع الاستشهاد، لأنه روي بالمعنى لا باللفظ، ومنهم من أجاز الاستشهاد به شريطة أن يكون الحديث منقولا بالتواتر، فيكون كالقرآن في الاحتجاج .

وقد استشهد بالحديث كبار أعلام اللغة و النحو ، أمثال "سيبويه"، و"الفراء" و"أبي علي الفارسي" و"المبرد"، ويعدّ "الزمخشري" (ت538هـ) أوّل من أكثر من الاستشهاد بالحديث، وبلغ عدد الأحاديث و الآثار التي استشهد بها مائة وواحد وثمانين (181) حديثا، وهذا عدد كبير إذا ما قورن بما في بعض كتب اللغة.[1]

وصنّف "ابن مالك" كتابا في إعراب الحديث سماه "شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " وهو يقوم على إعراب مشكلات وقعت في صحيح البخاري ويتضح فيه منهج ابن مالك في الاحتجاج بالحديث النبوي و استنباط القواعد النحوية منه ويستدل للأحاديث بالقرآن و الشعر و يخطئ النحويين في عدد من المسائل .

ومن قبل "ابن مالك" استشهد "سيبويه" بالحديث النبوي في سبعة مواضع فقط من كتابه، وهو على ذلك لا يجعلها مصدرا للاحتجاج بل يذكر الحديث في تلك المواقع غالبا للاستئناس أو تقوية شاهد آخر.[2]

وكذلك كان حال عند "الفراء"، فقد استشهد بالحديث النبوي في ستة عشر موضعا تقريبا، نصفها للاستشهاد اللغوي، والنصف الأخر للاستشهاد النحوي أما المانعون فهم أغلب النحاة ، واحتجوا بأمرين:

الأول : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى.

---

[1] محمد صالح شريف عسكري، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عن اللغويين ، آفاق الحضارة الاسلامية،السنة الثالثة عشر، العدد الثاني،1431، ص97.

[2] ينظر:محمد سالم صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الانباري ص236.

الثاني : أنه وقع اللحن في كثير مما روى من الأحاديث ، لأنّ كثيرا من الرواة كانوا أعاجم.

وقد أشار إلى هذين السببين "أبو حيان التوحيدي"، وقد سبق أحدهما شيخه "ابن الضائع"، إذ يقول: "وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية".[1]

وقد وقف محمد "الخضرمين" موقف معتدل حينما عرض أدلة المانعين و المجوزين وناقشها إلى نتيجة يذهب فيها إلى أن من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة".

و يصرح "الأنباري" بأنّ ما تواتر من السنة يعد دليلا قطعيا من أدلة النحو يفيد العلم فيقول : "اعلم أنّ النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وأحاداً فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من سنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم".

[1] المرجع السابق، ص237.

المحاضرة رقم: 06

السماع ومصادره: كلام العرب شعرا ونثرا

1-الاستشهاد بكلام العرب :

منح النحاة ضوابط مكانية وزمانية للأخذ بالمادة من مصادرها الأصلية، إذ حددوا أماكن معينة يصحّ أخذ اللغة عن أهلها ،كما حددوا زمانا معينا .

1-1 التحديد المكاني :

يفضّل النّحاة الأخذ عن القبائل التي سلمت من الاختلاط بالأعاجم واللحن، وأنها أكثر فصاحة عن غيرها، لقول السيوطي: "والذين نقلت العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم "قيس" و"تميم" و"أسد"، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذوا معظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة و بعض الطائيين، وهم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل".[1]

ثم يذكر "السيوطي" من لم يكن من العرب أهلا لأخذ اللغة عنه فيقول: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولاعن سكان البراري ممكن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ".

والنظر في المادة التي جمعها النحاة يجدها إما أخذت من أعراب البادية. كما أخذوا عن فصحاء الحضر وهم صنفان : صنف من الأعراب البداة اتخذت من المدن الكبرى العراق مستقرا لها، وظلت بمنأى عن الاختلاط بالأعاجم فسلمت لغتهم، وصنف من أهل الحضر صحت عند اللغويين والنحاة سليقتهم فاحتجوا بكلامهم .

1-2 التحديد الزماني:

وضع النحاة إطارا زمانيا للاستشهاد بالروايات النثرية و الشعرية و ميزوا قسمين:

- **قسم مقطوع بحجيته:** وهو الذي قيل في فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون ، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده .
- **وقسم ثان** وهو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة في أوائل القرن الرابع الهجري.

[1] السيوطي، الاقتراح ص57.

وقسم "المرزباني البغدادي" الهيكل النظري للاحتجاج بالشعر فقسم الشعراء إلى أربع طبقات:

- **الأولى** : طبقة الشعراء الجاهلين (الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية و لم يدركوا الاسلام كـ"امرئ القيس" ، "النابغة" ، "زهير" و"الأعشى").
- **الثانية** : طبقة المخضرمين وهم الذين عاشوا في الجالية وأدركوا الإسلام كـ"لبيد" و"حسان بن ثابت".
- **الثالثة** : طبقة الإسلاميين وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية كـ"جرير" و"الفرزدق".
- **الرابعة** : طبقة المولودين، وهم من جاءوا بعدهم كـ"بشار بن برد" و "أبي نواس".

ولقد أجمع النحاة على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين أما الطبقة الثالثة ففيها خلافا في الأخذ.

وأما الطبقة الرابعة وما يليها، فقد أجمع النحاة على عدم الاحتجاج بشعرها.

2- الاستشهاد بالنثر:

استشهد النحاة بالنثر الفصيح من كلام العرب كثيراً ويشمل هذا النثر الفصيح من كلام العرب اليومي و لهجاتهم، وكذلك حكمهم و أمثالهم، وفي هذا السياق يقول "أبو المكارم": " ففي النثر فتحوا الباب للاحتجاج بعدما وضعوا لذلك من شروط و حددوا له من قيود، و ظل السماع و هو مصدر الرواية الأساس بعد التدوين ..... أما بيئة النثر التي أجيز السماع عنها دون قيود هي بيئة بدوية لم تتأثر كثيراً ولا قليلا بالظواهر اللغوية التي صنعتها ظروف التحضر والاندماج بين الأجناس المختلفة في المدن الكبرى، ومن ثم ظلت طول فترة طويلة نسبيا محافظة على اللغة، وأكثر خضوعا للقواعد الموروثة والقوالب المتبعة، وأما بيئة الشعر فكانت طول هذه الفترة بيئة على قدر كبير من التحضر."[1]

[1] علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص246.

ومن الدراسات التي لم تفرق بين النثر والشعر في احتجاج النحاة، و رأت أنه مادة لغوية مثل الشعر في معاييره والبيئة الجغرافية "دراسة عبد الرحمان حاج صالح"، وفي هذا السياق قال: "اعتمد النحاة في أثناء دراستهم اللغة، وبنائهم لأحكامها وقواعدها على كلام العرب المنثور كمصدر للاستشهاد و الاحتجاج بها، حيث اعتمدوا في ذلك على ما نقل إليهم من نصوص القدماء، كخطب الجاهليين، وما وصلهم من نثرهم، ومما رَوَوْهُ هم أنفسهم من كلام القبائل التي رأوا أنها تمثل اللغة العربية.[1]

[1]عبد الرحمان حاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية ،الجزائري ج1/ص31.

المحاضرة رقم: 07

القياس النحوي وأركانه: المقيس والمقيس عليه

مدخل:

يأتي القياس في المرتبة الثانية بعد السماع، وهو عبارة عن القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب، وإنّ أول من استخدم القياس هو "عبد الله بن أبي إسحاق" ومن عاصره، حيث اعتمدوا على ملاحظة الظواهر المطردة، ووضع ضوابط تحكم هذه الظواهر، ويعدّ "ابن جني" أول من تحدث عن القياس في مفهومه الشكلي في كتابه " الخصائص" دون أن يضع تعريفاً محدداً و يبين أركانه وأقسامه، لكن مع "أبي البركات" يستقرّ القياس بمفهومه الشكلي فقد وضع له الإطار النظري المتكامل له وأركانه وتقسيماته.[1]

وتجمع معظم الدراسات التي اهتمت بعلم أصول النحو، على أن القياس النحوي سلك طرائقه ومظاهره سلك علم أصول الفقه، ولعل المصطلحات التي استخدمها النحاة في التأصيل كالعوامل العامل لفظية و المعنوية وتقسيماتها لها خير دليل على ذلك وفي هذا السياق يقول ابن جني " اعلم أن علل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين".[2]

1- تعريف القياس لغة واصطلاحا:

- لغة:

يضع "أبو البركات" تعريفا دقيقاً للقياس فيقول :" اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا:قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمح أي قدر الرمح".[3]

[1] ينظر محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص305.

[2] الخصائص،ابن جني 2/1، ص163.

[3] الأنباري، لمع الأدلة، ص93

وفي "اللسان": هو مصدر قيس وقاس يقال:" قايس يقايس قياسا ومقايسة،وقاس الشيء يقيسه قياسا، ويقال قست الشيء بغيره وعلى غيره إذ قدرته على مثاله، ويقال قيس بن شيئين إذا قادرت بينهما".[1]

والظاهر أن تعريف "ابن منظور" يشبه كثيراً تعريف "أبي البركات".

- **اصطلاحاً:**

يقدم "الأنباري" تعريفاً فيقول:" وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل" وقيل " هو حمل فرع على أصل بعلته ، وإجراء حكم الأصل على الفرع "وقيل " هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع" وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"، ويعلق على هذه الحدود مجتمعة، بقوله "وهذه الحدود كلها متقاربة".[2]

وفي كتاب "الإغراب" يقدم "ابن الأنباري" تعريفاً مشابها للتعريفات سابقة فيقول: "وأما القياس فهو حمل غير منقول على منقول إذا كان في معناه".[3]

ولوحظ أن هذا التعريف هو الذي اختاره "السيوطي" من جملة ما قدمه "الأنباري" من تعريفات ونقبه عنه في "الاقتراح".

ويريد "الأنباري" **بـالمنقول:** هو المسموع من كلام العرب الموثوق به، ويشمل كلام الله، وكلام نبيه ، وكلام العرب المحتج به شعراً ونثراً أما غير المنقول: فهو كل ما لم يسمع من العرب الفصحاء ، فيشمل الجمل التي لم تسمع من قبل ، أو استعمال الكلمات التي نشتقها أو نولدها أو نعرفها، أو ننحتها، يشمل المفردة والتراكيب، ولا يكون هناك قياس إلا بوجود النقل.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، حرف السين، فصل القاف، ج6، ص186.

[2] ينظر: محمد سالم ، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ص306.

[3] ابن الأنباري، الإغراب، ص45-46.

2/ القياس بين المجيزين والرافضين :

أثار الباحث الجزائري "التواتي بن التواتي" قضية إنكار القياس والرد على من أنكره فقال: "وذهبت طائفة إلى أبطال القياس وقالوا : لا يجوز أن يستدل به على حكم في فرع وهذا قول "إبراهيم النظام" ومن تبعه وهو قول داود به على ومن تبعه من أهل الظاهر والقشاني والمغربي والقيرواني، واختلف هؤلاء في طريق نفيه، واختلفوا في بطلانه".[1]

ويستحضر الباحث بعض أقوال الرافضين :[2]

- قال بعضهم إنما بطل، لأنه كان حجة ضرورة ولا ضرورة في كون القياس حجة.
- وقال بعضهم: إن التعبد بالقياس قبيح من حيث الفعل، وإنما بطل القياس لأن العقل مانع منه ولو لم يمنع منه جاز أن يرد الشرح به.
- قال بعضهم: إنما بطل لأن الشرعيات مصالح و المصالح لا يعلمها إلا الله عز وجل وهذا قول النظام .
- وقال بعضهم: إن التعبد بالقياس قبيح من حيث الفعل وإنما بطل القياس لأن العقل مانع منه ولو لم يمنع منه جاز أن يرد الشرع به .

وفي الرد على من أنكر القياس ، استحضر الباحث المجيزين كـ "الأنباري"، و"الكسائي" و"أبي العالي بن الجويني" و"فخر الدين الرازي"، فها هو "الأنباري" يدافع عن القياس فيقول:"اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدة: النحو علم بالمقاييس المستنبطة في استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو".[3]

---

[1] التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو، ص184.

[2] المرجع نفسه، ص184-185.

[3] الأنباري، لمع الأدلة، ص90

فإنكار القياس عند "أبي البركات" هو إنكار للنحو نفسه، لأن النحو كله قياس، والنحو عنده يثبت بالقياس و العقل، يقول "الكسائي":

إنّما النَّـــــــحو قياس يُتْبع وبـــه في كُل علم يُنـــتَفَع

فإذا مـــــا أبْصَـرَ النَّحو الفتى مر في المَنطق مراً فاتـسع

فالقياس عند "الكسائي" يعتبر نموذجا معايراً لنماذج القياس قبله، إذ أدى تعدد مصادر سماعه إلى أن يظهر قياسه في شكل يخالف ما استقر عليه قياس أئمة البصرة وأعلامها.[1]

و يجيز "الجويني" القياس ويقدم تعريفا له فيقول :" القياس حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لها أو نفيه عنهما بأمر يجمع بينهما ، من إثبات الحكم أو الصفة أو نفيهما".(ابو المعالي الجويني ، البرهان في أصول الفقه دار الوفاء ، المنصورة ، مصر،ج2 1999ص487)

أمّا القياس عند "فخر الدين الرازي" فهو بمثابة الأداة التي يقيم عليها مناقشاته النحو و يستنبط بها الأحكام النحوية والقوانين التي تحفظ اللغة، فكان حجته ووسيلته التي بسط بها مختلف القضايا ودافع بها عن موقفه النحوي .

3- أركان القياس: وهي أربعة:

- **أصلٌ:** وهو المقيس عليه: وهو ما ثبت الحكم فيه بالنص و الإجماع .
- **فرعٌ:** وهو المقيس: وهو ما لم يرد بحكمه نص و لا إجماع و يسمى المقيس.
- **علة جامعة:** وهي الوصف الجامع بين الأصل و الفرع، وهي المعنى الذي شرع لأجله الحكم.
- **الحكم:** وهو الحكم الثابت للأصل وورد به نص أو إجماع، ويراد إثباته للفرع.

[1] ينظر: صابر: القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني ، مكتبة الطليعة أسيوط، مصر، 1978، ص64

ويتفق "السيوطي" مع "الأنباري" في أركان القياس الأربعة ومثَّل لذلك بمثال نقله عن "أبي البركات الأنباري" : وهو أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، أي الدلالة على رفع نائب الفاعل فنقول اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصل المقيس عليه هو الفاعل، والفرع المقيس هو ما لم يسم فاعله، أي نائب الفاعل و الحكم الذي امتد من الأصل إلى الفرع هو الرفع والعلة الجامعة هي الإسناد والأصل في الحكم وهو الرفع هنا، أن يكون للأصل الذي هو في هذه المسألة الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو نائبه، أي امتد عليه بالعلة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو ترتيب كل قياس من قياسات النحو.[1]

أ- المقيس عليه (الأصل):

المقيس عليه هو ما أطرد من المنقول عن العرب، سواء كان ذلك المنقول بواسطة السماع المباشر أو الرواية عنهم، وعد ركناً من أركان القياس و اشترط فيه الكثرة والإطراد عند بعض النحاة،[2] ومن شروطه :

- النقل عن الغرب الفصحاء مشافهة أو بواسطة نقله صادقين ثقاة، فلا يقاس إلا على الكلام العربي الفصيح نقلاً صحيحاً.[3]
- أن يطرد في القياس والاستعمال جميعاً، والغاية المطلوبة .
- ألا يكون شاذاً في الاستعمال ضعيفاً في القياس، لأنه مرذول مُطرح .
- أن لا يكون شاذاً في الاستعمال مطرداً في القياس، ويكون هنا الاقتصار على ما استعملت العرب وإجازة ما أجازوه .

[1] الأنباري، لمع الأدلة، ص93.

[2] ينظر: سالم صالح، أصول النحو، ص315.

[3] السامرائي فاضل صالح ، ابن جني والنحو ، دار النذير، بغداد، (دط)، 1969، ص149.

- أن لا يكون مطرداً في الاستعمال شاذاً في القياس، وهذا يتبع فيه المسموع الوارد عن العرب و لا يتخذ أصلاً يقاس عليه .
- كما اشترط النحاة الكثرة في لغةأفصح العرب، و الشاذ كما هو معلوم ما خالف النصوص اللغوية و القواعد النحوية ، ولا يجيزه النحاة القياس على الشاذ، يقول "السيوطي": " من شرطه – رأي المقيس عليه – ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح استحوذ، واستصوب، واستنوق".[1]

[1] ينظر: محمد صالح سالم، أصول النحو، ص317.

المحاضرة رقم:08

القياس النحوي وأركانه: العلة والحكم

تمهيـد:

العلة جزء من النحو العربي، وظلت مرتبطة به منذ بدايات نشأته، فقد اهتم نحاة العرب الأوائل بالتعليل النحوي، انطلاقا من "عبد الله بن إسحاق الحضرمي" (117هـ) إلى "خليل بن أحمد الفراهيدي" كمرحلة أولى، أما المرحلة الثانية فيبرز فيها تلامذة "الخليل" كـ"سيبويه" و"هارون بن موسى" و"الأصمعي" و"الكسائي"، ويطلق على هذه المرحلة بالنمو والارتقاء ثم تأتي مرحلة "أبي القاسم الزجاجي" و"جعفر النحاس" و"أبي علي الفارسي" و"ابن جني"، ووصفت هذه المرحلة بالنضج والازدهار، أما مرحلة الاستقرار فتمثلت في تعليلات نحاة القرن السابع الهجري، وخير ممثل لها "أبو البركات الأنباري"، "أبو البقاء العكبري"، و"ابن الشجرى"، "ابن يعيش النحوي"، "الزمخشري"، "تاج الدين الكندي".

1- مفهوم العـلـــة:

العلة هي الجامع بين الأصل والفرع (أي بين المقيس والمقيس عليه)، هي شيء من أجله وجد الحكم، وبعبارة أخرى هي الأمر الباعث على الحكم أي: على قيام الحكم وإيجاده ومن هنا وجب أن تكون وصفا مفهما، والعلة دليل على الحكم وعلامة عليه ومعرفة به، لكنّها إلى جانب ذلك هي الأمر الباعث على الحكم.[1]

قال "السيوطي" (الكثير من الدارسين) أنّ "**الكتاب**" هو أول مصنف أو بحث جامع للعلل النحوية باعتباره أقدم أثر وصل إليهم من آثار النحو العربي، فمثلا من تعليلات "الخليل": جاء في كتاب "سيبويه" "خشنت بصدره، فالصدر في موضع نصب والباء قد عملت، ومثله ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ (سورة الإسراء الآية 96) إنما هو كفى

[1] التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ص233.

الله، ولكنك لما أدخلت الباء –أي بصدره– عملت والموضع موضع نصب والمعنى معنى النصب".[1]

ومن تعليلات "سيبويه" في "رفع المثنى بالألف ونصبه وجره بالياء فيقول:"تكون في الرفع ألفا ولم تكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، وتكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، وتكون في النصب كذلك ولم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع"".[2]

فعلامة رفع المثنى هي الألف، ومع أنّ الرفع من جنس الواو لم يجعلوا الواو علامة الرفع لئلا يلتبس المثنى المرفوع بالجمع المذكر السالم المرفوع.

2- أقسام العلـــــة النحوية:

تؤكد الدراسات أن قرن "الزجاجي" من أكثر القرون عناية بالأحكام النحوية، وفيه كثر السؤال عن العلة النحوية والصرفية حتى بلغوا غاية لا تدرك في التفتيش وراء كل ظاهرة والعلة مدارهم، حتى أصبح كل حكم يعلّل، فقد استخلص "الزجاجي" أنواعا كثيرة في كتابه "الإيضاح في علل النحو" وميّز أنواع العلل النحوية وقسمها على ثلاثة أقسام:

2-1 العلل التعلمية:

هي علل مستنبطة أحكاما ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة، فهي ما يتوصل بها إلى تعليم الكلام، فإذا سمع بعض منها قيس عليه نظيره، وعدّ في هذا

[1] الكتاب نقلا عن مازن مبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص54.

[2] المرجع نفسه، ص60.

النوع من العلل ما يتصل بالاستفسار من موضع كل كلمة رفعت أو نصبت أو جزمت، وعن سبب إعطائها هذه الأحكام وعن العامل منها في كل من هذه الأحوال.[1]

مثال ذلك أن لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب: عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وما أشبه ذلك ... ومنه إنّ زيدا قائمٌ، نصب زيد بأنّ لأنّا عُلِّمناه كذلك ونعلمه.

2-2 العلل القياسية (علة العلة) أو (العلل الثواني):

يكون فيها القياس سببا في حمل كلام على آخر أو إلحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما، مثال ذلك ما قدمه "الزجاجي" فيقول: "لما وجب أن تنصب (إنّ) الاسم في: (إنّ زيدا قائمٌ) فيقال لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت أعماله، فهي التي يتوصل بها إلى إثبات أصل الحكم بالاعتماد أو افتراض شبيه بين المقيس والمقيس عليه، وهي تندرج ضمن الشبه أو قياس العلة".[2]

2-3 العلة الجدلية (علة علة العلة) (علل الثوالث):

تبدأ بعد العلتين السابقتين وهي تعليل لهما وتأييد لهما عن طريق التصويغ المنطقي أي تستند إلى الملحوظ العقلي بين تراكيب الكلام، "تبحث وراء كل عناصر الظاهرة اللغوية من حيث علاقتها بالظواهر الأخرى".[3]

وهي كأن يسأل سائل بأي الأفعال تشبه إن وأخواتها بالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال، أو يسأل سائل ثان لما لم تجر إن وأخواتها على سياق الفعل فيتقدم معها

---

[1] ينظر: سعد صباح جاسم ويوسف عبد القادر عيد، العلة النحوية عند الزجاجي، قراءة في كتاب الإيضاح في علل النحو.

[2] محمد خان، أصول النحو العربي، ص102.

[3] قراءة في كتاب الإيضاح في علل النحو.

مرفوعا على منصوبها كما يحدث ذلك في الفعل؟ فكل ما يعتل به النحاة جوابا عن هذه الأسئلة وما يماثلها يدخل في العلل الجدلية.[1]

3- الحـــكم:

الحكم هو إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا وهو ما تثبته العلة، وإن كان هناك من يرى الحكم يثبت بالنص، وهو يمثل أحد أركان القياس الأربعة، وهو مرتبط في الكلمة العربية من حيث الإعراب والبناء وما يتعلق بهما، ففي الإعراب ككون الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب والمضاف إليه مجرور، وفي البناء ككون الفعل الماضي مبني على الفتح، أو مبني على السكون مثل ضمير واو الجماعة المتصل، وتشير بعض الدراسات أن مصطلح "الحكم النحوي" والأحكام النحوية وردت في بعض كتب اللغة والنحو، فمثلا عند "أبي حيان الأندلسي" في كتابه "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" حيث قال في معرض شرحه هذا الكتاب: "فإن كتاب تسهيل الفوائد في النحو لـ"ابن مالك" أبدعُ كتاب في فنه أَلِّف وأجمع موضوع في الأحكام النحوية، وفي موضع آخر قال: "بينا العلة التي من أجلها لم يستدل النحاة على تقرير الأحكام النحوية بما ورد في الحديث".[2]

وإن الناظر في كتاب "سيبويه" قد يقف عند الأحكام النحوية، ففي باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب"، والظاهر أن "سيبويه" خلط الحكم النحوي بالمعنى نظرا لعدم استقرار المصطلحات في زمنه بشكل كامل.[3]

---

[1] عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، 2007.

[2] أحمد كساب، الحكم النحوي عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، ص06.

[3] المرجع نفسه، ص07.

وتظهر أنواع الحكم النحوي عند "ابن جني" في كتابه "الخصائص":[1]

- **الإعراب والبناء:** يعرب، معرب، أعربه، والبناء: المبني.

- **الحكم النحوي الفرعي:** الرفع والنصب والجر والجزم، والسكون، الفتح، الضم، الكسر.

3-1 أقسام الحكم النحوي:[2]

الواجب: كرفع الفاعل (لأنه عمدة لا يستغنى عنه).

ونصب المفعول (لإظهار الفرق بينه وبين الفاعل).

وتنكير الحال والتمييز (تجرى مجرى الصفة للمصدر).

الممنوع: عكس ما ذكر في الواجب.

الحسن: رفع المضارع الواقع جوابا لشرط ماض.

حذف التاء مع "نِعم وبئس" إذا كان الفاعل مؤنثا.

الأحسن: جزم الجوب بعد شرط ماض.

إثبات التاء مع الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا.

القبيح: رفع المضارع بعد شرط مضارع (ضعيف عند جمهور النحاة).

خلاف الأولى: ضابطه كل كلام جاء مخالفا للكثير من كلام العرب.

كتقديم الفاعل على المفعول به.

جائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر، أو إثباته حيث لا مانع من الحذف ولا موجب له.

رخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر.

---

[1] المرجع السابق، ص07.

[2] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص48.

ويطلق على هذه الأحكام **الأحكام النوعية**، واصطلح عليها كذلك بـ "معيار ودرجة الاستخدام"، وصنفت إلى الأحكام النوعية المقبولة والمردودة:

الأحكام النوعية المقبولة: الجواز، الواجب، المختار.

الأحكام النوعية المردودة: كالنوع.

المحاضرة رقم: 09

استصحاب الحال ومواقف العلماء

القدامى والمحدثين

استصحاب الحال ركن من أركان الاستدلال النحوي، فإذا كانت مدرسة الكوفة تعمد إلى السماع فإن النحاة البصريين قد اعتمدوا على استصحاب الحال الذي يقوم على السماع المطرد والكثير.

1- مفـهوم الاستصحاب:

الاستصحاب لغة: مقارنة الشيء ومقاربته، وتكاد تتفق المعاجم على دلالة هذا المصطلح، فهو لا يخرج من المصاحبة والمعاشرة والملازمة، والدعوة إلى الصحبة، يقال صحبه: عاشره والصاحب المعاشر، والجمع أصحاب ... واستصحب الرجل: دعاه إلى الصحبة وكل ما لازم شيئا فقد استصحبه، وأصحبته الشيء: جعلته له صاحبا، واستصحبه دعاه إلى الصحبة ولازمه، وصاحب فلان فلانا لازمه وعاشره.[1]

الاستصحاب اصطلاحا:

إن مصطلح الاستصحاب **فقهي**، لكن النحاة حاولوا تطبيقه على بعض المسائل النحوية كمحاولتهم مع السماع والقياس، وقد عرفه "ابن الأنباري" فقال: "وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كذلك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء".[2]

لم يوظف أحد من النحويين قبل "أبي البركات الأنباري" هذا المصطلح، وهذا لا يعني عدم استدلالهم به، فقد استدلّ "سيبويه" بهذا الدليل في مواضيع كثيرة من كتابه، وإن لم

[1] ابن منظور، اللسان، ، ج1، ص507.

[2] السيوطي، الاقتراح في علم الأصول، ص113.

يصرّح به ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب الأصل لكنهم ذكروا ما يوافق الغرض من هذا المصطلح، فهو أوّل من حدد هذا المصطلح وسماه **استصحاب الحال**.[1]

وقال أيضا: والمراد باستصحاب الحال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب. وهو عنده من الأدلة المعتبرة لقوله: "اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلّة المعتبرة".

والناظر في المدونات النحوية القديمة يجد أن أصحابها لم يذكروا مصطلح استصحاب الحال ولم ينقل عنهم، حتى القرن السادس الهجري عندما ألّف "أبو البركات ابن الأنباري" كتبا تتناول بشكل مباشر علم أصول النحو، وإنّ عدم ذكرهم لهذا المصطلح لا يعني تركهم إياه، أو عدم اعتمادهم عليه في استدلالاتهم، فالمتتبع لكتب النحويين يجد أنهم وظفوه وأسندوا إليه في كثير من المسائل، فمن تسمياته عند "سيبويه": الإجراء على الأصل، والمجيء على الأصل، ولزوم الأصل، والخروج عن الأصل، والعدول عن الأصل، والرد على الأصل.[2]

وكذلك ذكره "الفراء" في معاني القرآن بمصطلح "جاءت على الأصل، وكانت في الأصل، والجري على الأصل، والأصل فيه"، وكذلك "ابن السراج" في الأصول بقوله:[3] أن الأصل كذا، وكان أصله كذا، وعقد "ابن جني" بابا "ما يرجع من الأصول مما لا يراجع، واستعمله بعض النحويين بعبارات "أصل الوضع، وأصل القاعدة".[4]

---

[1] ينظر: رعد عبد العظيم جاسم، استصحاب الحال ومصطلحاته عند العلماء، مجلة التعليم للدراسات التخصصية الحديثة، ديوان الوقف السني، العدد الثالث، ص345.

[2] أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص46.

[3] استصحاب الحال ومصطلحاته عند العلماء، ص345.

[4] المرجع نفسه، ص346.

2- مسائل استصحاب الحال عند النحـــاة:

الاسم أصل الفعل والحرف: يرى النحاة أن الاسم أصل الفعل والحرف، ودليلهم أنّ الاسم يأتي منوّن، والكلام المفيد لا يخلو من الاسم، والأفعال أثقل من الأسماء، وفي هذا السياق يقول "سيبويه": "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأول، وهي أشد تمكنا ضمن يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء".[1]

ومن مسائل استصحاب الحال عند "الزجاجي" وإن لم يصرح بهذا المصطلح:

- قوله في باب العطف: أن حروف العطف لا بد من أن تعطف ما بعدها على ما قبلها، فيبقى على حاله من الإعراب سواء كان مجرورا يكون مجرورا، ومنصوبا يأتي بعدها منصوبا أيضا، أو مرفوعا فارفع نحو "جاء زيدُ ومحمدُ"، مررت بمحمدٍ وزيدٍ، ورأيت عمرا وزيدا".

- قوله في باب الأفعال الناقصة: لا تدخل (إلّا) على خبر (ما انفك، وما برح، ومازال، ومافتئ) وإنما تدخل (إلّا) على سائر ذلك الحروف، فبقاء الخبر منصوبا على حاله، نحو قولك: (ما انفك زيدُ عالما).

- قوله في باب النفي بـ لا: إذا دخلت "لا"على شيء قد عمل فيه عامل، بقائه على حاله منصوبا نحو قولك: لا مرحبا ولا أهلا ولا كرامة ولا مسرّة.

- قوله في باب الجمل: (يقوم زيدُ وقام زيدُ) لمشابهة هذا لبقي على لفظه فنقول: (جاءني قامُ زيدُ، ومررت بقام زيدٍ، ورأيت قامَ زيد).

- تأتي قوله في حكاية الجمل: في النداء لمشابهة الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر فيبقى على حالها فقلت "يا محمدُ منطلقُ".

[1] الكتاب، ص1-6.

– الترك على الحال:

- قوله في باب ما لم يسمّ فاعله: إذا كان الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، فرفعت الأول لأنه قام مقام الفاعل، وتركت الآخر منصوبا على حاله نحو (أعطى زيدُ رهما).
- قد عبر بترك هذا الشيء على حاله، كل اسم مرخّم يحذف آخره ويترك ما قبل المحذوف على حركته، فنقول (مالكٍ) فعند الترخيم يقال (يا مالِ).
- قوله في باب الجزاء: عندما تجيء بفعل ماض، ويأتي بعده الجواب مستقبلا فتجزمه ففي هذه الحالة يترك الماضي على حاله، فقلت: (إن ركبت أركبُ معك).

ونجد "أبا علي الفارسي" هو الآخر لم يصرّح بلفظ الاستصحاب، ومن نماذجه في كتابه "الإيضاح":[1]

– قوله في باب المصدر: إذا أضاف هذا المصدر إلى المفعول أو الفاعل يجر بالإضافة إليه، وجري الإسم الذي بعده على الأصل نحو: (أعجبني ضرب محمد خالد).

– قوله في باب النداء: يا تميم كلهم، أنهما أعادوا ذلك الضمير على لفظ الغيبة وهو "تميم" مع أنه منادى مفهوم، ويقول ذلك في غير النداء نحو: جاءني تميم كلهم، جريا على الأصل، لم يكن المنادى من الخطاب في الأصل.

– قوله في باب النعت: أن العلم الخاص لا يمكن أن يوصف بشيء لأنه ليس مبهما ولا قرابة ولكن يجري على الاسم عطف بيان كما جرى الوصف عليه.

ومن الألفاظ التي استعملها "الفارسي" الدالة على استصحاب الحال: يدعونها على حاله، الترك على حاله، الإتيان على أصله.

[1] ينظر: الإيضاح العضدي، نقلا عن نهى محمود محمد، فرح المصري، أصول النحو استصحاب الحال، القياسية في المفصل للزمخشري.

ويستعمل "الزمخشري" عبارات متعددة عن مفهوم الاستصحاب:

أ- يجيء على الأصل:

- قوله في باب أفعال المقاربة: جاء على الأصل أن يكون خبر "عسى" فعل مضارع بأن الناصبة للفعل كقوله تعالى ﴿فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ (سورة المائدة الآية 52).

وجاء على الأصل أن تكون "كاد" من غير أنّ، ويأتي بعدها اسم مفرد وليس جملة فعلية واستشهد بقوله: "**فأبْتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آيبًا**".

ب- قوله في باب المعرب: أن الإعراب هو الأصل في الأسماء دون الأفعال.

ج- قوله في لام الأمر: لو كانت هذه اللام للمخاطب فقد باءت على الأصل، وروي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قرأ ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ (سورة يونس الآية 58).

والظاهر أن "الزمخشري" قد سار على نهج سابقيه في التعبير عن الاستصحاب.

أمّا عند "الأنباري" الذي يرى أن الاستصحاب من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حيث يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب... ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف، أو تضمّن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمّن معناه، فكان باقيا عن أصله في الإعراب.[1]

[1] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص45.

ومن المسائل التي ذكر فيها "الأنباري" الاستصحاب في كتابه "الإنصاف":

– قوله عن البصريين: "ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما "يعني (نِعْمَ) و(بِئس) فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كان اسمين لما كان لبنائهما وجه إذ لا علة ها هنا توجب بناءهما، وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة".[1]

– قوله عن "كم": "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: أنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة".[2]

– قوله: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في (إنْ) أن تكون شرطا، والأصل في (إذْ) أن تكون ظرفا، والأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدلّ على ما ذهبوا إليه".[3]

4– استصحاب الحال عند المحدثين:

خصص "تمام حسان" فصلا لاستصحاب الحال من كتابه "الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي"، واعتبر أن أهم ما للاستصحاب من أثر في الدرس النحوي أنه وجّه النحاة إلى التجريد الذي كان قائما في أذهان العرب، وهو استخراج المعقول من المحسوس، توصّلا إلى الهيكل البنيوي للنحو، فكان ما سماه أصل الوضع واصل القاعدة، وما ارتبط بذلك من عدول عن الأصل ورجع إلى الأصل.[4]

---

[1] ينظر: www.alukah.net/literaturelangage نقلا عن الإنصاف في مسائل الخلاف، 112/11/1.

[2] المرجع السابق، 300/1.

[3] ينظر: www.alukah.net/literaturelangage نقلا عن الإغراب في جدل الإعراب، 528/527.

[4] يمكن العودة إلى المحاضرة الخاصة بأصل الوضع وأصل القاعدة والعدول عن الأصول.

المحاضرة رقم:10

الإجماع وأنواعه

(إجماع الفقهاء، إجماع النحاة، إجماع الأصوليين)

الإجماع مصطلح فقهي اعتمده الفقهاء أصلا من أصول الشريعة ودليلا من أدلتها، وقد عرفوه: اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ثم انتقل هذا المصطلح من الفقه إلى النحو، فكان الأصل الثاني من أصول النحو عند "ابن جني" الذي جعل أصول النحو ثلاثة كما ذكر "السيوطي" وهي: السماع، والإجماع، والقياس.

1-تعريف الإجماع:

لغة: الإجماع لفظ مشتق من أجمع، وهو فعل له معنيين في اللغة العربية، الأول بمعنى عزم، فيقال أجمع أمره أي نوى فعله وعزم عليه، وقد ورد لفظ الإجماع في القرآن الكريم بهذا المعنى قال الله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ ﴾ (سورة يونس الآية 71).

والمعنى الثاني يأتي بمعنى اتفق، فإن أجمع الناس على أمر ما، أي أنهم اتفقوا عليه، فلا يكون الاتفاق من شخص واحد، بل لا بد أن يكون من اثنين أو أكثر، والإجماع يشترك فيه معنى العزم والاتفاق، لأن من اتفق على أمر، يكون عزم على فعله.[1]

اصطلاحا:

هو اتفاق نحاة البلدين (البصرة والكوفة) على حكم نحوي أو أمر يتصل بالصناعة النحوية، واتفاق النحاة على أمر ما جون خلاف مذهبي أو ذاتي يخل بهذا الاتفاق المجمع عليه وهو نوعان:[2]

أ-**الإجماع المطلق:** وهو الاتفاق الحاصل في المسائل البديهية وفي الأمور الأساسية والحقائق الثابتة التي لا تستدعي الرأي نحو: الاسم قسم من أقسام الكلمة، وكانقسام الزمن إلى ماضي ومضارع وأمر، ومثل نصب فضلة ودلالة الثلاثة فما فوقها على الجمع.

[1] بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتب، ط1، 1994،ج6، ص379.

[2] السعيد شنوفة، في أصول النحو العربي، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.

ب- الإجماع على مسائل يتحكم المقام في تغييرها: مثل علامة الضمير المتصل بالمنفصل بأنها علاقة توكيد قولك: "جئتَ أنتَ" فيجوز إعرابها توكيدا لفظيا للضمير الأمر، ويجوز إعرابها بدلا.[1]

2- شروط الإجماع:

يضع الباحث "محمد المشهذاني" ثلاثة شروط للإجماع:[2]

الأول: أن يكون إجماع العرب مقتصرا على العرب الذين ينتمون إلى القبائل العربية الوثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها، من منثور ومنظوم قبل بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم، وكثرة اللحن وفشو اللحن.

الثاني: أن يكون إجماع القراء قائما على قراءة صحيحة، والقراءة الصحيحة هي التي توافرت فيها الضوابط التي وصفها العلماء وهي: صحة سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافقة القراءة لوجه من وجه العربية وموافقتها للرسم العثماني.

الثالث: أن يكون الرواة الذين يؤخذ بإجماعهم ثقات، معروفين بالضبط والعدالة وهذا ما نلحظه كثيرا في عبارات شيخ النحاة "سيبويه" فهو يقول: حدثنا من نثق به ومن يوثق بعربيته.

الرابع: أن يكون الإجماع واقعا من مجتهدي النحاة العارفين بكلام العرب وأساليبه فلا عبرة برأي غيرهم من أصحاب العلوم الأخرى.

الخامس: أن يتم إقرار الحكم للمسألة المعينة بمعرفة حكمها باتفاق الجميع صراحة وضمنا.

3- ألفاظ الإجماع:

[1] ينظر: السيد دفع عبد الله عبد اللطيف، الإجماع في أصول النحو معناه ومفهومه، المجلة العلمية لجامع الإمام المهدي العدد 11 جوان 2018، ص244.

[2] محمد إسماعيل المشهداني، الإجماع، دراسة في أصول النحو العربي، دار عيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص40.

أ- يرد الإجماع بصيغ متنوعة مثل أجمع، أجمعوا، يجمع، مجمع، مجمع عليه (اسم فاعل)، جميع، اجتمع...

ب- الاتفاق: اتفق، متفق، متفق عليه، وفاقا.

ج- الإطباق: أطبق.

د- قاطبة: لم يرد هذا اللفظ في كتب النحو إلا بصيغة واحدة وهي صيغة قاطبة؟

هـ- كافة: جاءت على صيغة واحدة.

و- كل: للإحاطة لم يأت بصيغة أخرى.

ز- عامة: استخدمه النحاة للدلالة على الإجماع.

ح- نفي الخلاف: لا يختلف، لا اختلاف.

ط- نفي القول: لا يقول، لا قائل به، لم تستعمل العرب، لم يجز عند أحد.

4- أنواع الإجماع:

الإجماع نوعان: [1]

- ✓ **المريـــح:** من أمثلة ذلك إجماع العرب على النطق بالمنادى المفرد مرفوعا غير منوّن، قال "سيبويه" في "باب النداء": فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين. ومن أمثلته أيضا إجماع العرب على أن المثنى المرفوع إذا أضيف إلى ياء المتكلم سلمت ألفه وفتحت الياء: زيدايّ،.
- ✓ **السكوتي:** وهو أن ينطق بعض العرب قولا، أو أن يقول بعض النحاة المجتهدين حكما، ويسكت الباقون عنه بعد العلم به، وبعد مضي مدة كافية للتأمل والتفكير

[1] المرجع السابق، ص126.

بشرط أن لا يكون هناك دليل يدلّ على أن السكوت معارضة. ومن أمثلته جواز نصب خبر (ما) وإن توسط بينها وبين اسمها.

5- المجمع عليه في شواهد النحو:

من الشواهد التي أجمع النحاة على صحة الاستشهاد بها:[1]

- **القرآن الكريم وقراءاته:** ينقل الباحث "المشهذاني" أن كل لفظة في هذا القرآن وكل حرف من حروفه، في موقعه إعجاز لا يطاول، وهو في نظر اللغويين مقياس محكم البناء، تتقطع الألسن دون محاكاته إلا أن تقنع بترديده أو ممارسة البيان على ضوئه، ولذلك ليس ثمة خلاف في حجية نصوص القرآن الكريم في النحو العربي.

أما القراءات فهي: القراءات المتواترة، والقراءات الصحيحة والقراءات الشاذة، فالأولى والثانية فليس ثمة اختلاف في جواز الاحتجاج بها، أما الثالثة لم يعتمد النحاة بحجيتها في وضع الأحكام النحوية، ويرجع السبب في ذلك أنهم تأثروا في مواقفهم من هذه القراءات بموقف الفقهاء والقراء منها.

- **الحديث النبوي الشريـــف:** أجمع النحاة أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب إلا أنهم مع ذلك وخصوصا الأوائل منهم لم يولوا للحديث اهتماما، ويرجع ذلك لأسباب فكرية مذهبية وسياسية، وثمرة لأوضاع عامة مضطربة سادت البيئة التي عاشت فيها طوائف النحاة الأولى، أما المتأخرون من النحاة فقد كانوا على قسمين: منهم من وسع دائرة الاستشهاد بالحديث، وعوّل في إثبات قواعد النحو وتقدير مسائله، ومنهم من رفض الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية وعلى رأسهم "أبو حيان الأندلسي".[2]

---

[1] المرجع السابق، ص135.

[2] ينظر: طه الراوي، تاريخ علوم اللغة العربية، ص114، والاقتراح، ص40.

- **كلام العـــــرب:** لقد وضع النحاة شروطا للأخذ عنها: المكان "ينظر في المحاضرة السابقة"، والزمان.

6-المجمع عليه في أبواب النحو: [1]

أجمع النحاة على المسائل النحوية:

الكلام وما يتألف منه:

***الكلـــــمة:** إما اسم وإما فعل وإما حرف (تلقيب الاسم والفعل والحرف بهذه الألقاب وترتيبها هذا الترتيب)(الفعل إما ماض وإما مضارع وإما أمر).

المعرب والمبني:

*أجمع النحاة على أن الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، والبناء لزوم آخر الكلمة طريقة واحدة.

* أصل الإعراب للأسماء واصل البناء للحروف، فجميع الحروف مبنية، الفعل المضارع معرب، والفعل الماضي مبني.

الأسماء الستة: ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

المثـــــنى:

* لا يثنى المركب تركيب إسناد، ولا يثنى المثنى، والجمع السالم و ، يجوز تثنية الاسمين المتفقين في اللفظ والمعنى نحو "ثوبان" و"زيدان".

جمــع المذكر السالم:

* يشترط في الاسم المجموع جمعا مذكرا سالما أن يكون خاليا من تاء التأنيث سواء كان غير موضوع لمؤنث أصلا،أم كان موضوعا لمؤنث، ثم سمي به مذكر.

[1] ينظر: محمد إسماعيل المشهداني، ص147.

جمع المؤنث السالم:

* إذا سمي ب"فعلى" مؤنث "فعلان" أو "بفعلاء" مؤنث "أفعل".

النكرة والمعرفة:

* المعارف عند النحاة متفاوتة، أي أن بعض المعارف أعرف من بعض، والمراد بذلك أن ما تطرق الاحتمال إليه أقل، أعرف من الذي تطرق الاحتمال إليه أكثر، واسم الله تعالى أعرف المعارف عند النحاة.

* كما أجمع النحاة على أن الأفعال نكرات.

الضمائر:

* وهي: التاء، الكاف، والهاء، وياء المتكلم، وأنا، ونحن، أما بقية الألفاظ فمختلف فيها، والمختار منها ستة أخرى هي: النون والواو والألف، وياء المخاطبة، ونا ويا إضافة إلى: العلم، اسم الإشارة، الموصول، المبتدأ والخبر، كان وأخواتها، أفعال المقاربة، إن وأخواتها، لا النافية للجنس، ظن وأخواتها، أعلم وأرى، الفاعل النائب عن الفاعل، الاشتغال، تعدية الفعل ولزومه، التنازع، المفعول المطلق، المفعول معه، الاستثناء، الحال، التمييز، حروف الجر، الإضافة، أعمال المصدر واسمه، أعمال المصدر واسمه، أعمال اسم الفاعل، الصفة المشتبهة، التعجب، نعم وبئس، أفعل التفضيل، النعت، التوكيد، عطف البيان، عطف نسق، البدل النداء، الاستغاثة، الندية، أسماء الافعال، نونا التوكيد، مالا ينصرف، رفع فعل المضارع، نصب فعل المضارع، جزم فعل المضارع، العدد، كم الحكاية.

المحاضرة رقم: 11

ظاهرة الإعراب

1- الإعراب لغــة:

الإعراب في اللغة مصدر الفعل "أعرب" أي أبان وأوضح، وأعرب فلان عن نفسه أي أبان ما في نفسه وأفصح عنه، وأعرب بحجته، أي أفصح بها، وفي الحديث الشريف تعرب عن نفسها أي تفصح.[1]

2- الإعراب اصطلاحا:

الإعراب عند النحويين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديرا، ويدخل في هذا إعراب الاسم الصحيح والمعتل، فالمقصور على ألفه الإعراب كاللفظ وليس كذلك آخر المبني فإن آخره إذا كان ألفا لا تقدر عليه حركة إلا أن يكون مما يستحق البناء على الحركة.[2]

والناظر في تعريف النحاة يجد معنى الإعراب يدور حول حركات الإعراب وتغيرها في الكلام، فهاهو "سيبويه" يقدم تعريفا فيقول: "تغير الحركات في أواخر الكلام المعربة بفعل العوامل"، وجاء في الأصول لـ"ابن السراج" "الإعراب هو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما... فسموا هذا التغيير الذي يقع لفروق ومعان تحدث إعرابا وبدؤوا بذكره في كتبهم".[3]

أمّا عند "ابن هشام" فالإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة وأنواع أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل نحو "زيد يقوم" و"إنّ زيدا لن يقوم"، وجرّ في اسم نحو "لِــزيدٍ" وجزم في فعل نحو "لـم يقُمْ"، ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وهي: الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم وعلامات فروع عن هذه العلامات.

---

[1] ينظر: تهذيب اللغة: مادة عرب ولسان العرب مادة (عرب).

[2] التواتي بن التواتي، ص340.

[3] الأصول في النحو، ص44.

أمّا عند "الأنباري" ففيه ثلاثة أوجه:[1]

الوجــه الأول: أن يكون سمي بذلك لأنه يبيّن المعاني المأخوذة من قولهم: أعرب الرجلُ عن حجته إذا بينها، ومنه قوله: "الثيب يعرب عنها لسانها".

الوجه الثاني: أن يكون سمي إعرابا لأنه تغيّر يلحق أواخر الكلم من قولهم: عرب معدة الفصل إذا تغيّرت، فإن قيل: العرب في قولهم: عربت معدة الفصلِ معناه الفساد فكيف يكون الإعراب مأخوذ منه قيل: معنى قولك: أعربت الكلام: أزلت عربه وهو فساده، وصادر هذا كقولك: "أعجمت الكتاب" إذا أزلت عجمته، و"أشكيت الرجل" إذا أزلت شكايته.

الوجه الثالث: أن يكون سمي إعرابا لأن العرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه من قولهم امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى زوجها، قال الله تعالى: ﴿عُرُباً اَتْرَاباً﴾ (سورة الواقعة الآية 39) أي متحببات إلى أزواجهن، فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإلزامه سمي إعرابا.

3- بدايات الإعراب:

تومئ معظم الدراسات التي اهتمت بعلم النحو إلى أن الفضل في وضع ألقاب علامات الإعراب يعود لــ"أبي أسود الدؤلي" عندما شرع بنقط القرآن الكريم، فقال لكاتبه: "إذا رأيتني قد فتحت شفتي فأنقط واحدة فوق الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإذا اتبعت شيئا من هذه الحركات غنّة فانقط بنقطتين".[2]

ثم يأتي بعد ذلك "الخليل بن أحمد الفراهيدي" ليبدل نقط "أبي أسود الدؤلي" بالعلامات الإعرابية المعروفة منطلقا من تيمة صوتية محضة بأنها أبعاض حروف، فالضمة من الواو، والفتحة من الألف، والكسرة من الياء، كما فرق في المصطلحات علامات ما كان منونا، ولم

[1] التواتي بن التواتي، ص342.

[2] أبو عمر الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص4.

يكن كذلك، فالرفع والنصب والخفض للدلالة على علامات ما كان منونا والضم والفتح والكسر لعلامات ما لم يكن منونا، أمّا الجر فهو للكسرة الحاصلة من التقاء الساكنين، والجزم لما يقع في أواخر الأفعال المجزومة، والسكون لما يقع في أوسطها، والتوقيت لما يقع في آخر الأدوات.[1]

4- الإعراب والمعنى:

يميز ثلاثة اتجاهات في علاقة العلامات الإعرابية بالدلالة:[2]

- اتجاه ينكر أي دور للإعراب في المعنى، ومثله "قطرب" (محمد بن المستنير) و"إبراهيم أنيس" وبعض المستشرقين، فالحركات الإعرابية ليست دلالة على الفاعلية أو المفعولية أو غيرهما، وإنما هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها لوصل الكلمات ببعضها البعض، فهي إذا تأتي للتخلص من التقاء الساكنين عند وصل الكلام، أما الفاعلية والمفعولية وغيرهما فإنما يستفاد من موقع كل من الفاعل والمفعول أي رتبتها في الجملة.

- اتجاه يرى أصحابه أن للعلامات الإعرابية دورا في الوقوف على الدلالة، وأنه لولا الحركات الإعرابية ما أمكن التمييز بين المعاني كالفاعلية والمفعولية، وهو موقف الكثير من علماء العربية القدامـ وفي هذا السياق يقول "الزجاجي": "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة، ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها دلالة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب تنبأ عن هذه المعاني".

[1] سامي عوض، ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية القدامى والمحدثين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 32، العدد 02، 2010، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص16.

أمّا "ابن جني" يعلل ذلك فيقول": "الإعراب هو الإنابة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكرا سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام نوعا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه".

ويقول "ابن فارس": "فأما الإعراب فيه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين... وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها من المعاني".

– اتجاه يجمع بين رأي الفريقين السابقين، ومثّله "فؤاد حنا ترزي" الذي إلى أن الإعراب دخل الكلام في أول الأمر لغرض لفظي يتمثل في وصل الكلمات بعضها البعض، ثم استغلت الحركات الإعرابية بعد ذلك لأغراض معنوية، وفي هذا السياق يقول "فؤاد حنا": "ومع ذلك فإننا نعتقد بأن الحركات الإعرابية، إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي، وهو تسيير ارتباط الألفاظ ببعضها البعض، ولكن استغلت من النحاة فيما بعد لأغراض معنوية في محاولة منهم لتقدير حركة واحدة للوضع الواحد ما أمكن ذلك لضبط القرآن الكريم".

5– أهذاف الإعراب:

الأهذاف التي يحققها الإعراب للعربية وللمتكلمين بها:[1]

– يعطي المتكلم حرية التصرف في البناء التركيبي للجملة، ويمنحه سعة في التقديم والتأخير حيث اقتضى المقام البلاغي ذلك مع احتفاظ كل كلمة من ذلك البناء بمعناها الذي يؤديه، ولا يكفي في ذلك رتبة الكلمة ما لم تمنح الحركة الإعرابية التي تضفي عليها المعنى.

– إن الإعراب يعين على التعبير عن الأغراض والرغبات التي تكون سابقة عليه، ومعلوم أن تلك الرغبات والأغراض تتفاوت والأغراض تتفاوت وتتنوع، والذي يفصح عنها هو التنوع في التعبير والتركيب، ورائد ذلك هو الإعراب الذي (يوقف على أغراض المتكلمين)(ويكون هو المستخرج لها).

[1] ينظر: عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ص568.

– يحرك الطاقة الكبرى التي تحويها اللغة العربية ويزيل اللبس الذي قد يحصل من خلال التصرف في بناء الجملة المعرفية، ولولا الإعراب لآل الأمر إلى اللبس في الكلام أو جمود العربية في تراكيبها، وقتل الطاقة الكامنة فيها ... ولعل أسلوب التقديم والتأخير في العربية أصدق دليل على أهمية الإعراب الذي لولاه لأصبحت اللغة جامدة لفقدت حريتها في التعبير وقدرتها على التفنن في القول.

– إنه دليل الفطرة الكلامية التي كان العرب يتمتعون بها قبل اختبال الألسن والالتزام، به يقرّب الملتزم من تلك الفطرة التي تضفي الرونق والجمال على التعبير، لأن العرب قد التزمت بهذه الظاهرة اللغوية، وتكلموا بسليقتهم طبقا لها، ثم جاء علماء العربية فقعدوا هذه الظاهرة ووضعوا لها المصطلحات والقوانين العامة، وبينوا ما ينطق عليها، ويشذ عنها ويسبب ذلك وعلته.

– إنه وسيلة التفكير لأنه عمود اللغة، واللغة كما يقرر أكثر علمائها لا تقتصر وظيفتها على التفاهم بين الأفراد وإنما تتجاوز ذلك أنها الأداة التي يتعلم ويفكر بها الإنسان، فهي تقود عقله وتوجهه.

– القراءات القرآنية من الأصول التي تستند إليها القواعد النحوية، والإعراب من أهم الرسائل التي تعين على ضبطها وفهم أسرارها وعلى ضبط نقلها.

– إسهام الإعراب في فهم السنة النبوية المطهرة فهما دقيقا صحيحا في معانيها وأحكامها.

– اللغة العربية اتسمت بأعلى درجات البلاغة، ونظرية النظم التي ناد بها "عبد القاهر الجرجاني" في جوهر تلك البلاغة، والأساس الذي تقوم عليه نظرية النظم هو الإعراب.

– استيضاح المعنى ودلالة الجملة عليه لا تتم إلا عن طريق الإعراب.

– التذوق الأدنى للنثر والشعر يحتاج إلى التضلع من الإعراب، لأن الصورة البيانية والأسلوب الرفيع للنص لا يمكن أن يتذوقه القارئ ما لم يكن على دراية بأصول الإعراب وقواعده.

6– بين الفقه والإعراب:

إن الناظر في المدونات التي اهتمت بالنحو عامة والإعراب خاصة، يجد المصطلحات الإعرابية في جملتها مأخوذة من اصطلاحات الأصوليين، فمثلا القياس في الإعراب أو في مسائل العلل هو ذاته القياس في أصول الفقه، وقد يجد المتتبع لهذه العلاقة –الفقه والنحو– ما هو مشترك من الاصطلاحات، فالنسخ مثلا أخذه النحاة من الأصوليين، فهو عندهم وضع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر، ومثاله ما روي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين كانوا في أول الأمر يتوجهون في صلاتهم إلى بيت المقدس ثم أمروا بالتوجه إلى المسجد الحرام، ورأى النحويون أن المبتدأ والخبر مرفوعان، وأنّ دخول "كان، إنّ وظنّ" عليهما تغير من هذا الحكم، فأطلقوا عليه كلمة النواسخ، وأطلقوا اصطلاح النسخ على هذا العمل لما فيه من رفع حكم وإبدال آخر به.

ومصطلح التعدية عند النحاة هو تأثير الفعل في المفعول به، وهذا المصطلح مأخوذ من الفقهاء الأصوليين، فهو عندهم إثبات حكم مثل حكم الأصل في الفرع، وكذا الابتداء أيضا أخذه النحاة من الفقهاء، "فهو من مصطلحاتهم ويقابل عندهم الوقف، والظاهر هو الاسم الذي ليس بضمير، وعند الأصوليين هو لفظ ظهر المراد منه بنفس الصيغة، أي المراد المختص بالوضع الأصلي أو العرفي دون المراد المختص بالمتكلم، والشرط معروف

في النحو كحرف شرط أو اسم شرط وهو في اصطلاح الفقهاء والأصوليين الخارج عن الشيء الموقوف عليه، ذلك شيء غير المؤثر في وجوده كالطهارة بالنسبة للصلاة".[1]

إن الإعراب هو وسيلة، وهو عمود اللغة، فهو الذي يحرك الطاقة الكبرى التي تحويها اللغة العربية، ويزيل اللبس الذي قد يحصل من خلال التصرف في بناء الجملة العربية، ولولا الإعراب لآل الأمر إلى اللبس في الكلام أو جمود العربية في تراكيبها وقتل الطاقة الكامنة فيها على حد رأي الباحث "أحمد مطلوب".

[1] ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994، ص155.

المحاضرة رقم: 12

الأصل والفرع: أصل الوضع، أصل القاعدة، العدول عن الأصل.

مدخل:

يعد مصطلح الأصل والفرع من المسائل التي لاقت اهتماما كبيرا بها، فالأصل كما أشرنا إليه سابقا هو ما دلّ على الثبات وعدم الزوال، يقول "أبو هلال العسكري": "وحقيقة أصل الشيء عند منه، ومن ثم يقال: إن أصل الإنسان التراب، وأصل هذا الحائط حجر واحد لأنه بدئ بنيانه بالحجر، والفرع الجزء من الشيء، كما يعلم من المعنى المعجمي عادة فرع وفي نظر النحويين يراد قاعدة أصلية وقاعدة فرعية، فالأصل أول ما يبنى عليه ثان والفرع ثان يبنى على أول".

"فالقاعدة الأصلية في الأسماء أن تكون معربة، وفي الأفعال والحروف أن تكون مبنية والفرع فيها: أن تأتي الأسماء مبنية، والأفعال معربة، أي خارجة عن القاعدة الأصلية، والأمثلة من كتب النحاة كثيرة وكلها تفضي إلى أن **الأصل** مصطلح ذهني مجرد كان عند التأصيليين يكون قاعدة تبنى عليها المسائل، والفرع خروج عن هذه القاعدة على سبيل التعدد والتفريع والتوسع والبناء، لا على سبيل التضاد وخرق القاعدة لأجل الحرف فقط".[1]

1-مفهوم الأصل عند النحويين:

في حديثه عن بناء الكلمة، استعمل "الخليل بن أحمد الفراهيدي" مصطلح الأصل فقال: "ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في واسم فاعلم أن الزيادة على البناء وليس من أصل الكلمة"، ويجعل صاحب "الكتاب" النكرة أصلا والمعرفة فرعا فيقول: " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أو ما يدخل عليها ما تعرف به"، والظاهر أن "سيبويه" أخفى مصطلح الأصل لأنه كان من المفاهيم الراسخة في ذهنه فهي لا تحتاج إلى شرح.

[1] فضل خليل الشيخ، نايف محمد النجادات، الأصل والفرع في كتاب التبيين عن المذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 1، ملحق 1/ 2019، ص119.

أما "الرماني" يعرفه فيقول:"الأصل أول ما يبنى عليه ثانٍ والفرع ثانٍ يبنى على أول".[1]

فالأصل هو ما يبنى عليه ولا يبنى هو على غيره، أما يفرع عليه الفروع على إثر ما قالوه أن الأصل هو الشيء غير المسبب الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة، ولذلك لا زيادة بالنسبة لفروعه، فهي تحتاج إلى علامة مثل المذكر بالنسبة إلى المؤنث والمفرد نسبة إلى المثنى والجمع.[2]

تضع الباحثة "نبيلة زاوي" جدولا توضح فيه تميّز الأصل عن الفرع بإجراء مقابلة: [3]

[1] الرماني أبو الحسن، رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان،ص73.

[2] نبيلة زاوي، الأصل والفرع في النحو العربي، مذكرة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة سعد دحلب، البليدة ، 2006، ص29.

[3] المرجع نفسه، ص30-31.

الأصل	الفرع
-الأصل بسيط بالنسبة لفرعه، ومثل ذلك محمد مريض فهي جملة اسمية بسيطة لم تلحقها زوائد وإذا قلنا: كان محمد مريضا كانت هذه الجملة فرعا عنها لأنها لحقتها زيادة وهي العامل كان	الفرع يكون مركبا أو يكون هو الأصل مع زيادة معنوية أو لفظية كقولنا "زيد ناجح" فهي جملة اسمية بسيطة، فإذا أدخلنا عليها ناسخا ككان وأخواتها نحو: كان زيد ناجحا أو إنّ وأخواتها مثل: إنّ زيدا ناجحٌ صارت هذه الجملة فرعا لأن فيها زيادة
الأصل لا يحتاج إلى علامة لفظية فله العلامة نحو: مسلم	الفرع يحتاج إلى علامة تميّزه عن الأصل فله العلامة اللفظية، نحو مسلمة وهي هنا علامة التأنيث.
الأصل ثابت من ثوابت اللغة	الفروع مغيّرة لأن الفرع قد يلحقه طارئ أو تعترضه علة تخرجه عن أصله فيغيره.
الأصل يستحق حكمه بذاته	الفرع يستحق حكمه بغيره.
الأصل يتقوم بنفسه	الفرع يحتاج إلى غيره.
الأصل لا يسأل عن علته	الفرع يسأل عن علته التي تحول بها عن الأصل وتفرع منه
الأصل أكثر تمكنا وتصرفا لقوته	الفرع أقل تصرفا من الأصل وأحط منه رتبة.
الأصل أولٌ يبنى عليه ثانٍ	الفرع هو ما يبنى على غيره.
الأصل لا يقدّر	الفرع يقدّر أصله غالبا.

لاحظنا أنّ الأصل والفرع مفهومان متلازمان فما ذكر أصل إلا وتبادر فرعه إلى الذهن، والعكس يعتدّ به أيضا، وإن الناظر في المدونات اللغوية والنحوية يجدها تكاد لا تخلو من هذين المصطلحين، فقد وجدوا بوجود هذين المصطلحين، فقد اعتمد النحو عليهما منذ النشأة، فهما عماد الاستدلال وتوجيه قواعده.

2- أصـــــل القاعدة:

بات واضحا أن الخروج عن القاعدة الأصلية يمثل فرعا منها، وفي هذا السياق يقول "تمام حسان": "نقرأ عن **القواعد الأصلية** و**القواعد الفرعية** فنفهم بالقاعدة الأصلية أو قاعدة الأصل أو أصل القاعدة تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ أو تقدم الفعل على الفاعل، ونقدم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخر له و هلم جرا".[1]

والظاهر من كلام "تمام حسان" أن مصطلح القاعدة يقصد به المعنى الاصطلاحي للأصل، ويؤكد ذلك الباحث "خالد بن سلمان" بقوله: "تعريف النحاة الأصل بالقاعدة أو العكس، نحو قولهم: كل قاعدة هي أصل لما فوقها، الأصل هو القاعدة، والدليل الآخر هو تسمية النحاة القواعد المثالية المطردة بمصطلح الأصل والقاعدة معا، نحو قولهم: الأصل في البناء السكون أما الفرع فهو: القواعد المستثناة من القواعد المثالية الغالبة".[2]

ومن الأصول التي استدل بها "تمام حسان" على وجود أصل القاعدة:

- ❖ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة.
- ❖ الأصل في الصفة أن تصحب الموصوف.
- ❖ الأصل في الكلام أن يوضع على لفظه.

[1] تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي، أمير للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، ص145.

[2] ينظر: خالد بن سلمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص53.

- ❖ الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف.
- ❖ الأصل في المعارف ألا توصف.

فأصل القاعدة هو الكيان المنظم للنظرية النحوية العربية، ذلك أنها تشمل كل الأطر التقعيدية التي تعكس الاستعمال العربي الصحيح وأبرزها التعريفات، بمعنى أنها تستخرج منها كـ: الفاعل اسم، الفاعل مرفوع، الفاعل يتقدمه الفعل، الفعل مع الفاعل مبني للمعلوم، الفاعل ما دلّ على من قام بالفعل، المبتدأ اسم، المبتدأ مرفوع، المبتدأ يتقدم على الهبر وهو معرفة ليس نكرة، كما أنه يتعرّى من العوامل اللفظية.

القاعدة أصل معياري يتخذه النحاة مقياسا للصواب النحوي إلا أنه أصل مرن عام مع الظاهرة النحوية، إذ قد يجوز الخروج عليه بقيود خاصة ترد حال الخروج عليه، كجواز تقديم المفعول به على الفاعل والفاعل إن أمن اللبس، أمّا إن خف على أصل القاعدة للبس أو النقض، أو تعارض مع أصل آخر التزم، كعدم جواز تقدم فاعل على فعله لالتباسه ....أو تعارضه معه.[1]

4- قاعدة الوضع:

يعدّ مصطلح الوضع من المصطلحات المستعملة من لدن النحاة، فهو مرتبط بمصطلح الأصل ويشترك مع مصطلحات أخرى مثل: أصل الوضع، والوضع، و المرافعة إطار يحفظ حدود تداول الملفوظ وحدود قصديته.[2]

يقول "الرضيّ": "المقصود من قولهم (وضع اللفظ) جعله أولا لمعنى من المعاني مع قصد أن ..... متواطئا عليه بين قوم، فلا يقال، إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول

[1] ينظر: خمس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص92.

[2] الزايدي بودرامة، نظرية الأصل والفرع وتطبيقاتها في النصوص النحوية، ص250.

..... واضعه، إذ ليس جعلا أولا، ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى إنها موضوعة .... من دون اقتران قصد.[1]

4- أحكام أصل الوضع:

ميّز "حسن خميس ملخ" قسمين:[2]

أ- أصل وضع اللفظ المعيد:

ربط النحاة هذا القسم بفكرة استقلال المعنى، إذ رأى النحاة أن اللفظ إما أن يقيد ..... بذاته فيكون اسما أو فعلا أو يفيد معنى في غيره كحرف المعاني، لهذا عرفوا الكلمة بأنها لفظ بالقوة أو بالفعل مستقل دال بمجمله على معنى بالوضع، وهذا التعريف ينتزع منه ثلاثة تعريفات:

- الفعل: وهو اللفظ الذي يدلّ على معنى مستقل بذاته مقترن بزمان محصل بأصل الوضع.
- الاسم: وهو اللفظ الذي يدل على معنى مستقل بذاته غير مقترن بزمان محمل بأصل الوضع.
- الحرف: وهو ما دلّ على معنى في غيره مجرد من الزمان في أصل الوضع.

ورأى النحاة أن وضع الفعل والاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدا ولهذا فما جاء من الأسماء على حرفين قدروا فيه حرفا ثالثا محذوفا مثل: أب وأخ، أما الحرف فأصل وضعه أن يكون على حرف هجاء واحد كياء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه، وهمزة الاستفهام، وما شاكل ذلك أو على حرفي هجاء ثانيهما مدّ، كلا وما النافيتين.

---

[1] رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن حاجب، دار الكتب العلمية، لبنان، ص21.

[2] ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص109.

أصل وضع التركيب الصحيح:

يرى "حسن خميس ملخ" أن النحاة قد بحثوا أصل وضع التركيب بناء على أن التركيب جملة، وجردوا للجملة أصلا يتكون من ركنين هما المسند والمسند إليه، وما زاد عنهما سمّوه فضلة، وعدّوه غير أساسي في أصل الوضع المجرّد للجملة.

ويؤكد "الزمخشري" على عنصري أو مكوني الجملة بقوله: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو فعل واسم ويسمى الجملة".

ويضيف "تمام حسان" أصولا أخرى للجملة بالإضافة إلى عنصر الإسناد وهي

1- الأصل الذكر فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.

2- أصل الإظهار: فإذا أظهر أحد الركنين وجب تفسيره.

3- الأصل الوصل: وقد يعدل عنه إلى الفصل.

4-الأصل الرتبة بين عناصر الجملة: وقد يعدل عنها إلى التقدير والتأخير.

5- الأصل الإفادة فإذا لم تتحقق الفائدة بلا جملة، وتتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس.[1]

5- العدول عن الأصول:

العدول من فعل (عَدل) وقد دلّت في المعاجم إلى معاني كثيرة، منها الميل وتغيير الاتجاه عن جهة الأصل، فالعدول النحوي "هو الخروج على ما بيّنه النحاة من أصول وقواعد مجرد، فالأصل يستعمل واستعماله أولى، وقد يعدل عن الأصل لتحقيق أغراض لا

[1] تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، أميرة للطباعة، القاعرة، ط1420هـ، ص112.

يضطلع بتأديتها الأصل"، فالعدول بمفهوم النحاة يكون خروجا عن الأصل كأن يتقدم الخبر على المبتدأ، والأصل فيه التأخير، وهذا يعني أن طبيعة العدول تفترض قيام أصل يقاس إليه كل عدول في اللغة.[1]

5- أقسام العـدول:

يميز قسمين في العدول:

الأول: العدول عن أصل الكلمة أو المفردة داخل التركيب: فمن ذلك العدول وقوع المصدر حالا، فالأصل في الحال أن تكون وصفا مشتقا فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل، إذ دلالة فيه على صاحب المعنى أي لا دلالة في المصدر على الذات.[2]

الثاني: العدول عن أصل الجملة، فالجملة العربية تتألف من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه، ففي الجملة الاسمية المبتدأ مسند إليه والخبر مسند، وأما في الجملة الفعلية فالفاعل ونائبه مسند إليه، والفعل مسند، وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عد هذين الركنين[3] فالعدول عن أي أصل من أصول الجملة يتمثل بصورة حذف أو إضمار أحد الركنين، أو الفصل بين ركني الجملة، أو التقديم والتأخير.

الأسس المعتمدة في دراسة ظاهرة العدول النحوي:[4]

اعتمد الباحث "خليل إبراهيم الدليسي" أسسا في دراسة ظاهرة العدول وهي:

- مراعاة مبدأ الأصل والفرع للاستدلال على حدوث العدول.
- اعتماد أثر العوامل في التركيب النحوي.

---

[1] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص11.

[2] خليل إبراهيم الدليمي، العدول النحوي في الأفعال والأسماء، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2005، ص10.

[3] تمام حسان، الأصول، ص112.

[4] خليل إبراهيم الدليمي، ص11.

- اعتماد أمن اللبس للاستدلال على حدوث العدول.

- اعتماد قرينة السياق للاستدلال على حدوث العدول.

الألفاظ الدالة على مفهوم العدول:

استعمل النحاة عبارات متعددة للدلالة على مفهوم العدول أهمها: خلاف الأصل، لم يجئ على الأصل، سدّ مسدّه، أجري مجراه، قام مقامه، أُوّل بكذا خلفٌ عنه.

محصول الحديث: إن العدول النحوي مرتبط أساسا بالخروج عن الأصل، فهو فرع عن ذلك الأصل الذي استنبطه النحويون لمسائل النحو وأبوابه.

المحاضرة رقم: 13

الاجتهاد ومواقف العلماء منه

- تعريــف الاجتهاد:

الاجتهاد تسعة أعشار العلم، ورتبة الاجتهاد أشرف من رتبة التقليد، والنفس أسكن إلى ما أدركته عن اجتهاد منها إلى ما أخذته عن التقليد.[1] ويدل الاجتهاد على بذل الإنسان مجهودا لتحصيل شيء ما،وهذا ما اتفقت عليه المعاجم العربية فقد جاء في :

الـلسان: الاجتهاد افتعال من الجهد.[2]

القاموس المحيط: جدّ يجدّ فهو جديد، وجدّده واستجدّه صيّره جديدا، إذا الاجتهاد في الأمر ضدّ الهزل، ومن ثمة نفهم أن مادة جدّ بمعنى اجتهد وبذل.

المقايــيس: للجيم والهاء والدال أصل واحد، وهو ما دلّ على جهد ومشقة، ثم يعمل عليه ما يقاربه، يقال جهدت نفسي وأجهدت، والجهد طاقة.

الجمهرة: واجتهد: جدّ وبذل وسعه في طلب الأمر قولا وفعلا، وهو الأصل في المعنى.

أما اصطلاحا فلا يكاد يخلو من مصطلح "الاجتهاد" في مؤلفات أصول النحو، فلقد عقد له الأصوليون أبوبا وفصولا في مدوناتهم، والاجتهاد عند "أمين الخولي" هو "البحث الحر المنتفع بآخر ما وصلت إليه الإنسانية من جهد في الدرس اللغوي، وعدم قبول أقوال الأولين في ذلك، بلا تمحيص، على أن يبذل في ذلك البحث الحر أقصى وسع الإنسان في طلب المعرفة، أداء لواجبه الكامل في طلب الحقيقة، حتى يحس من نفسه بالعجز عن مزيد طلب للمعرفة.[3]

والظاهر هذا النص حصر الاجتهاد في أمرين:[4]

---

[1] هالة محمد السيد زهران، الاجتهاد في النحو العربي عند المتقدمين والمعاصرين، القاهرة، مصر،2018، ص415.

[2] ينظر: اللسان، مادة "جهد".

[3] ينظر: مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص70.

[4] المرجع نفسه، ص423.

أحدهما: الجد الدارس لما يقدم من جديدة الثروة اللغوية والاعتماد عليها وحدها في فهم خصائص العربية.

الآخـر: النظر الحر فيما تؤثر به الدراسات الجديدة على المقررات اللغوية والنحوية القديمة.

وتخلص الباحثة "هالة محمد" إلـــى:[1]

– أن الاجتهاد أعم من مصطلحات أخرى كالتحليل والتوجيه والتأويل والقياس؛ لأن الاجتهاد بذل الجهود العقلي في طلب الحكم النحوي ويشمل الآتي:

- ✓ رصد الخصائص الصرفية للمفردات، ويتناول ذلك جوانب متعددة نحو: الوزن والشكل والصياغة، وما يلابس الصيغ من الاسمية والفعلية والماضي والمضارع والأمر.
- ✓ تحديد الوظائف النحوية للكلمات من جوانب كثيرة نحو: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول به، والنعت والبدل وعطف البيان، والحال والتمييز والجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب.
- ✓ جميع الظواهر اللغوية سواء كانت متفقة مع الأصول والقواعد النحوية أم غير متفقة معها، للعمل على تأويلها وردها إلى ما تعارف من قواعد وأقيسة.

فكل تحليل وتوجيه وتأويل وقياس اجتهاد، لأنها كلها تفتقر إلى جهد عقلي وملكة مقتدرة متخصصة، فلا يقتصر الاجتهاد على بذل الجهد فيما يقدم من جديد الثروة اللغوية، والاعتماد عليها في فهم الخصائص العربية.

2– شروط الاجتهاد النحوي:

لا تتم عملية الاجتهاد إلا بجملة من الشروط، وهي المجتهد والمجتهد فيه، وأدلة الأحكام.

[1] المرجع السابق، ص424.

شروط المجتهد: [1]

- أن يكون عالما بلغة العرب، محيطا كلامها مطلعا على نثرها ونظمها.
- أن يحيط المجتهد بنصوص أئمة النحو من "سيبويه" إلى زماننا هذا.
- أن يكون محيطا بالأصول النحوية.
- التمكن من الاستنباط بناء على فهمه وسعة اطلاعه.

3- مراتـــــب المجتهدين:

يميز في المجتهدين قسمان:[2]

أ-المجتـهد المطلق والمستقل: وهو الذي يستقل بإدراك الأحكام النحوية من الأدلة من غير تقليد وتقيد بمذهب، كمؤسسي المذهب البصري مثل "الخليل" و"سيبويه" والمذهب الكوفي مثل "الكسائي" و"الفراء".

ب- المجتهد المقيّـد: وهو المتمكن من تخريج الوجوه على نصوص أحد المذاهب كـ"ابن السراج" و"المبرد" و"ثعلب".

4- أسباب الاجتهاد النحوي ودوافعه: [3]

من أهم أسباب ودوافع الاجتهاد النحوي:

أ- إعجاز القرآن الكريم وتلمس أسبابه:

القرآن الكريم مثل أدبي رفيع، وقف العرب أمامه عاجزين على الإتيان بمثله، فأخذوا على عاتقهم الاجتهاد في محاولة الكشف عن سر هذا الإعجاز وتلمس أسبابه، ويجمع العلماء على أن السر يكمن في نظمه، والنظم في أبسط تعاريفه هو توفي معاني النحو،

[1] ينظر: المرجع السابق، ص433..

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص434.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص439.

ويكون الاجتهاد في الكشف عن سر إعجاز نظم القرآن الكريم من خلال تحديد بنى الكلمات وأنواعها وصفاتها وما يطرأ عليها من تغييرات، وما يتوارد عليها من معان صرفية، وكذلك في تمييز المكونات اللفظية للآية وتحديد وظائفها النحوية، وعلاقتها الإعرابية وما يترتب على ذلك من الكشف عن المعاني.

ومن أمثلة التغيرات التي تطرأ على الألفاظ باختلاف القراءات القرآنية والتي تعد من الأدلة النقلية "السماع"، توجيه قراءتي الخفض والنصب في "غير" من قوله تعالى ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ (سورة الفاتحة الآية 7) فهي على الخفض يجوز أن يكون نعتا أو بدلا وعلى النصب تكون حالا أو استثناء أو على قطع الصفة.

ب-غموض الألفاظ أو العبارات:

- **خفاء العلامة الإعرابية:** يؤدي خفاء العلامة الإعرابية إلى لبس في المعنى، مما يخلق أكثر من احتمال نحوي ذي معان مختلفة، ومن بواعث هذا الخفاء، البناء واختتام الكلمة بالألف المقصورة، إضافة الاسم إلى ياء المتكلم.

فمثلا اسم الإشارة "التي" في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلۡنَٰهَا وَٱبۡنَهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ (سورة الأنبياء الآية 90) يجوز في إعراب "التي" ثلاثة أوجه:

- الأول بتقدير فعل "اذكر" فيكون المعنى: أن اذكر التي حفظت وأحصنت فرجها، فيكون الاسم منصوبا على المفعولية.

- الثاني: بالنصب بالعطف على ما قبلها، والتقدير فيما يتلى عليكم التي أحصنت فرجها.

- الثالث: الرفع على الابتداء لخبر محذوف.

- **الألف المقصور:** ﴿سَبِّحِ إِسْمَ رَبِّكَ ٱلْاَعْلَي﴾ سورة الأعلى الآية 01 لم تظهر علامة إعرابية "الأعلى"، بسبب التعذر وهذا ما جعلها أن تكون حمالة لأكثر من وجه إعرابي.

– الأول: أن تكون صفة لـ"ربك" فتكون في محل جر.

– الثاني: أن تكون صفة لـ "اسم" فتأتي منصوبة.

- **الإضافة إلى ياء المتكلم:** ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنَ اَهْلِي (28) هَٰرُونَ أَخِي (29)﴾ سورة طه الآية 29/28

اتصال كلمة أخي بياء المتكلم سببا لجعلها حمالة لأكثر من وجه إعرابي.

– بدل منصوب من هارون.

– عطف بيان.

– مبتدأ مرفوع فيمن قرأ على لفظ الأمر **"واشـدُدْ"** أن يجعل أخي مرفوعا على الابتداء "واشدد به" خبره ويوقف على هارون.

- **الاجتـهاد على أصل الوضع والقواعد:**

الخروج على أصل الوضع يشمل المفردات والجمل، والمراد بالوضع "تخصيص شيء بآخر ليفهم الثاني عند إطلاق الأول أو تخيّله، وأصل الوضع كما يرى "تمام حسان" هو "في الحقيقة فكرة مجردة، تعتبر ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي، ترد إليه أنواع الكلمات المختلفة، وتستأنس بهش واردها وأوابدها، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطرد، سهل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول، دون أن يمنحوا الأوابد إلّا تفسيرا هنا وتأويلا هناك".[1]

[1] تمام حسان، الأصول، ص121.

ويتشرط الاجتهاد في هذا المجال أن يكون عن خروج على أصل مطرد، فإن لم يكن الخروج مطردا فلا مجال للاجتهاد، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه.

ويكون الخروج عن أصل الكلمة بالحذف محو يد، ودم، وأب وأخ، كما يكون الخروج على الأصلي بالقلب المكاني أو بالإعلال والإبدال.

- **تيسير النحو وتجديده:**

اجتهد الكثير من النحاة القدامى لتيسير النحو وتجديده وطريقهم في ذلك توخي الاختصار والتيسير، ولعل تنظيم القواعد النحوية شعرا خير دليل على ذلك، فنظم "الحريري" "ملحة الإعراب"و"ابن معط" "الدرة الألفية في علم العربية"، و"ابن حاجب" في "الوافية" و"ابن مالك" في "الكافية" و"الخلاصة" المشهورة بالألفية، أما التجديد مثّله "ابن مضاء الأندلسي" حيث دعا إلى إلغاء العوامل النحوية، رفض حذف التقدير، إسقاط العلل الثواني والثوالث، وإلغاء التمارين.

وللمحدثين محاولات كـ: محاولة "رفاعة الطهطاوي" لتيسير علم النحو والمتمثلة في كتاب "التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية"، وتغيير أسماء بعض المصطلحات كتسمية المسند إليه بالموضوع والمسند بالمحول، وكذلك المطابقة بين الموضوع والمحمول في النوع "التذكير والتأنيث"، وفي العدد ومن اجتهادات المحدثين عدم ذكر إعراب الأساليب الدالة على التعجب والتفضيل، والتحذير والإغراء، والاكتفاء بذكر معناها واستعمالها.

المحاضرة رقم:14

نـــــــظرية العامـــل

مصطلح العامل من المصطلحات التي بني عليها النحو العربي، وهو العمود الفقري الذي تدور حوله أبحاث النحو الرئيسية والفرعية، "واعتبره النحاة شخصية لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي فلسفة العامل والعمل، ومن ذلك اعتبارهم بعض العوامل أصلا كالأفعال وبعضها فرعا كالأسماء والحروف، ومن ذلك أن العوامل أقوى من غيره، ومن ذلك أيضا أن الاختصاص موجب للعمل وغير ذلك كثير مما يمكن الإطلاع على آراء النحاة فيه"،[1] وعلل النحاة وقواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل، فجلّ القواعد في الرفع والنصب والخفض جاءت وفق تلك الفكرة، فالفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، والاسم المجرور مجرور، فأية ظاهرة من ظواهر الإعراب في الكلمة لا بد لها من وجود مؤثر يعمل فيها، فالنحو عند أهل الاختصاص أثر يجلبه العامل.

1- تعريف العامل:

لـــــغة:

جاء في اللسان: عمِل، يعملُ، عملا وفاعلها عامل، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في مُلكه وعمله وماله.[2]

والعين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يُفعل، قال "الخلـيل": "عمل يعمل عملا فهو عامل واعتمل الرجل: إذا عمل بنفسه".[3]

اصطلاحا:

عرّفه "عبد القاهر الجرجاني" بقوله: " والعامل في اصطلاح النحويين: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا، وتومئ بعض الدراسات أن أول نص

[1] التواتي بن التواتي، ص270.

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة "عمل"، دار الفكر، ج1، ص476.

[3] ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة عمل، ج4، ص140.

تحدث عن علامات الإعراب وما يحدثه العامل من تغيير هو قول "سيبويه" في باب مجاري أواخر الكلم من العربية "وهي تجري على ثمانية مجار:على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر وفيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف، وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس لشيء منها إلا ولها وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب"،[1] وفي نفس السياق يقول "ابن جني": "إنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كمررت بِزيْدٍ وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موضع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول"، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه لاشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ.

ويقول صاحب "شرح الكافية": "نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه السبب للمعنى العام فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي للكلام".[2]

ويعرف "التهانوي" العامل من وجهة نظر النحويين بأنه ما أوجب تغيير آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وذكر أقسام العوامل وهي عنده لفظية وغير لفظية.

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص41.

[2] محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، تقديم عبد الراجحي، القاهرة، دار البصائر، ط1، 2006، ص09.

2- أقسام العوامل النحوية:

قسم النحويون العامل إلى قسمين رئيسيين لفظي ومعنوي، وقد بنوا تقسيمهم على أساس أن العمل إذا كان أثرا للفظ في التركيب يمكن نسبة العمل إليه سمي العامل لفظيا، أما إذا كان الباعث عليه معنى ذهنيا لا يدل الكلام عليه بلفظ من ألفاظه، فإن العامل هنا يسمى عاملا معنويا.[1]

ويقسم النحاة العامل اللفظي إلى قسمين: **قياسي** وهو الذي يرتكز عمله على قاعدة كلية غير محصورة الموضوع، كالفعل واسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة وغير ذلك، **وسماعي** وهو ما يرتكز على السماع في عمله دون الاستناد إلى قاعدة كلية كحروف الجر ونواصب المضارع، وإن وأخواتها وغير ذلك.

القسم الأول: العامــل المعنوي

العامل المعنوي هو ما لا يكون في اللسان حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب وهو شيئان عند "سيبويه".[2]

الأول: العامل المعنوي في رفع المبتدأ والخبر: اختلف النحويون من البصريين والكوفيين في رافع المبتدأ والخبر على أقوال كثيرة، وأما "سيبويه" فقد ذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ.

الثاني: العامل المعنوي في رفع الفعل المضارع: وقع الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في رافع المضارع، وأما "سيبويه" فقد ذهب إلى أن رافع المضارع هو وقوعه موقع الاسم.

القسم الثاني: العامل اللفظي

وهو قياسي وسماعي والثاني يميز فيه خمسة أنواع:

---

[1] فنغيرن محمود، نظرية العامل في النحو، دراسة تحليلية نحوية، ص42.

[2] المرجع نفسه، ص43.

- ✓ حرف الجر: كالباء ومن إلى وعن وغيرها.
- ✓ حروف تنصب الاسم وترفع الخبر: كإن وأخواتها و"لا" التي لنفس الجنس وإلّا.
- ✓ "لا" المشبهة بـ:ليس وأخواتها.
- ✓ حروف تنصب الفعل المضارع كـ "أنْ"، و"لن" و"كي" وغيرها.
- ✓ أدوات جزم الفعل المضارع كـ "لم" و"لما" وأدوات الشرط وغيرها.

أما القياسي تسعة أنواع:

- ✓ اسم الفاعل: فهو يعمل عمل فعله المعلوم.
- ✓ اسم المفعول: فهو يعمل عمل فعله للمجهول.
- ✓ الصفة المشبهة باسم الفاعل فهي تعمل عمل فعلها.
- ✓ اسم التفضيل: فهو يعمل عمل فعله.
- ✓ المصدر: فهو يعمل أيضا عمل فعله.
- ✓ الاسم المضاف: فهو يعمل الجر.
- ✓ الاسم المبهم التام: فهو يعمل النصب.
- ✓ معنى الفعل: أي كل لفظ يفهم منه معنى الفعل.

فالعوامل اللفظية هي الأفعال (وهي أقوى العوامل) لأنها لا بد أن تعمل ومحلّ عملها الاسم.

الأسماء: وهي أضعف من الافعال

الأدوات: وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنها تعمل أحيانا وتعطّل عن العمل أحيانا أخرى.

والعوامل اللغوية:

- عامل الرفع في المبتدأ.
- عامل الرفع في الفعل المضارع.

أما النحو الكوفي فهو غني بهذه العوامل ومنها:[1]

- الإسناد عند "هشام بن معاوية الضرير".
- الفاعلية عند "خلف الأحمر".
- المفعولية عند "أبي البركات بن الأنباري" و"السيوطي".
- التجرد من النواصب والجوازم في الفعل المضارع.
- الخلاف في المستثنى والظرف واقع خبرا والمفعول معه.

ويقدم الباحث أصول العامل التي اجتمع عليها جمهور علماء النحو:[2]

- لا يجتمع عاملان على معمول واحد: فإن اجتمع فلا بد من الإعراب التقديري أو المحلي.
- إذا تنازع عاملان معمولا واحدا جاز إعمال أيهما.
- العمل في الأصل للفعل فلا يسأل عن عمله.
- للعامل أثر واحد على آخر المعمول ولا يكون له أثران.
- يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد.

3- أصول نظرية العامل:

ترتكز نظرية العامل على أصول ومبادئ:[3]

❖ **الاختصاص:** وهو من أبرز الأصول التي طبقت تلك النظرية، ومفاده أن العوامل النحوية لا تعمل فيما بعدها إلا إذا كانت مختصة وما لا يختص لا عمل له فيما بعده.

[1] مختار لبزة، نظرية العامل في النحو العربي، ص05.

[2] المرجع السابق، ص06.

[3] ينظر: سعاد محمود زاكي، فلسفة العامل وأثره في النحو العربي، ص22.

❖ **العامل المتصرف:** أوسع عملا، معموله من غير المتصرف:[1]

لما كان الفعل عاملا متصرفا، كان أوسع عملا عن غيره من المعمولات كالفعل الجامد والحرف، وتتفاوت الأفعال في درجة حريتها وتصرفها.

❖ **الاستغناء عن المعمول بالعامل:** وذلك عن طريق الحذف وجعل له النحاة ضوابط:

- دلالة المعنى على المحذوف.

- وجود قرينة تدل على المحذوف.

- عدم الإخلال بالمعنى.

- ألّا يتكلف السامع عناد معرفة ما يرمي إليه المخاطب.

4- حالات العامـــــل:[2]

وله ثلاث حالات:

- العمل: يعمل العامل عمله في معموله فيحدث فيه الإعراب سواء كان ظاهرا أو مقدرا.

- الإلغاء: يتم إلغاء عمل العامل في معموله لتغيير طفيف طرأ عليه.

- التعليق: يتم تعليق عمل بعض العوامل لدخول ما يكف عملها وذلك نحو تعليق عمل "إنّ" بسبب دخول ما عليها.

5- مواقف العلماء من العوامل النحوية:

قيل قديما: "النحو أثر يجلبه العامل"، وقد أجمع معظم النحاة القدماء أن قواعد النحو جاءت على فكرة العامل، بل قد ولدت مع ولادة النحو، ولكن هناك من نقد هذه النظرية وثار عليها كـ "ابن مضاء القرطبي" الذي اعتمد على "الخصائص" و"الكتاب" لدحض خذخ

[1] ينظر: محمد الطيب بابكر، نظرية العامل في النحو العربي، كلية التربية، قسم اللغة العربية، 2018، ص09.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص10.

النظرية، وقد أخذ كلامه محمل الجد والثقة من قبل الدارسين والمحققين، وقد اجتهد الباحث الجزائري "التواتي بن التواتي" في تصحيح ما نسبه "ابن مضاء القرطبي" لـ "سيبويه" و"ابن جني" وفي هذا السياق يقول:[1] "إنّ ما نسبه "ابن مضاء" لـ "سيبويه" يدعو إلى التساؤل: هل العمولات عند "سيبويه" تعمل على سبيل الحقيقة لا المجاز وهل كان يعني ذلك في حديثه عن العوامل؟ وما هو موقف المحدثين حين نسبوا إلى "سيبويه" وغيره من النحاة القول: بأن المعمولات تعمل على سبيل الحقيقة لا المجاز؟ ألا يتهمون بالتقول وعدم التحقق إن لم نقل بالسطحية في النقل..."، ويستحضر الباحث باب من أبواب الكتاب وهو (باب الإضمار) في ليس وكان ضمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمل في اسم، فنسب **الإعمال** إلى المتكلم وقال: وأمّا قول "امرئ القيس":

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

فإنما رفع، لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عند الملك وجعل القليل كافيا، ولم يرد ذلك نصب فسد المعنى، فنسب العمل إلى "امرئ القيس".

وينسب "الخليل بن أحمد" العمل إلى المتكلم وذلك عند تحليله لبيت من شعر "جرير":

هذا ابن عمي في دمشق خليفةً لو شئـــتُ ساقكم إلى قطبـــــينا

نصب "خليفةً" على القطع من المعرفة من الألف واللام، ولو رفع على معنى هذا ابن عمي هذا خليفة لجاز، وعلى هذا المعنى يقرأ من يقرأ ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ (سورة الأنبياء الآية 91) فإن جعل "هذا" اسما وابن عمي صفته وخليفة خبره جاز الرفع.

أما حجة "ابن مضاء" في إلغاء العامل استنادا إلى كلام "ابن جني"، فهي باطلة عند معظم الباحثين، فالرجل اقتضب نص "ابن جني" ليثبت به حجته وفي هذا السياق يقول

[1] محاضرات في أصول النحو، ص287-288.

"التواتي بن التواتي": "كان أولى به أن يثبت النص كاملا ويبتعد عن الأسلوب المشين وهذا بيان هذه التي ادعينا عليه: يقول "ابن جني": وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كـ (مررت بزيد وليت عمرًا قائما) وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنّما قالوا لفظي ومعنوي أثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"".[1]

أما موقف النحاة المحدثين الذي دعوا إلى إلغاء نظرية العامل نجد مثلا "إبراهيم مصطفى" الذي أبعد التعليل، وفي هذا السياق يقول: "مهما يكن استقبال الناس إياها – نظرية العامل– ومهما يتجهموا أو يبشروا بها فلن يستطيع النحاة من بعد أركنوا إلى نظريتهم العتيدة السابقة، وقد بنيت عليها من قبل أصول النحو... لن تجد هذه النظرية من بعد سلكانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، ومن استمسك بها فسوف يحس ما فيها من تفاوت وهلهلة، إنّ تخليص النحو من هذه النظرية وسلطنها هو عندي خير كثير وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في الطريقة الصحيحة".

وقد ردّ الباحث "محمد أحمد عرفة" مخاطبا "إبراهيم مصطفى":"تريّثوا تريث المستبصر وأعدّوا العدة قبل الهجوم، ولا تستصغروا أمر معاصريكم، ولا تستهينوا بعلمهم فإن الاستهانة بالمنازل تدعو إلى قلة الاستعداد"، واستحضر قول الشاعر:

جاء شقيق عـــــارضًا رمحَهُ إنّ بني عمـــــك فيهم رِماحٌ[2]

[1] التواتي بن التواتي، ص292.

[2] عبد الله جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ط1، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص167.

ولكن "مصطفى إبراهيم" قد أعطى الأهمية البالغة للمعنى في توجيه الحركات الإعرابية بدلا من العوامل الخارجية، كما رفض التعليلات والخلافات الجدلية ورفض المسائل والتمارين غير العلمية والافتراضات الفلسفية.

وينتصر "مهدي المخزومي" لمذهب "ابن مضاء" في إلغاء نظرية العامل، فقد دعا إلى إلغائه وإلغاء التقدير والعلل الثواني والثوالث، وفي هذا السياق يقول: "أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب، جرّها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل".[1]

واجتهد "شوقي ضيف" في اقتراح بديل لنظرية العامل مؤيدا رؤية "ابن مضاء" حيث نجده يقول: "أليست فكرة العامل تجعلنا نفكر في محذوفات ومضمرات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزا، ولو أنهم فكروا فيها لنطقوا بها، ولخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب، وانفكت عنه مسحة الاقتصاد البليغ في التعبير".[2]

فنظرية العامل التي قال فيها النحاة في رأي "شوقي" خلفت ركاما من التقديرات التي لا مسوغ لها، فهي لا تعدو أن تكون مجرد افتراضات من عقول النحاة، ويرى البديل هو فكرة المجانسة، أي ضم متجانس من الكلمات حسب آخره ضمن باب واحد دون النظر لعوامله، بحيث تجمع في الباب الواحد أحــواله المختلفة.

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص16.

[2] علاء الدين إسماعيل الحمزاوي، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق، جامعة المنيا، دت، ص11.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم: رواية ورش عن نافع.

1) أحمد عبد الله المنصوري ، الريادة في علم أصول النحو – دراسة وصفية تحليلية، مجلة دولية ، المجلس السادس العدد الرابع و العشرون السنة السابعة آيار، 2020.
2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ،لبنان، دط، دت ،ج5.
3) تمام حسان، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1981.
4) ابن الأنباري، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دط، مطبعة الجامعة السورية، دت.
5) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، بيروت، دط.
6) ابن جني، الخصائص: تح: عبد الحكيم بن محمد، ط ،1المكتبة التوفيقية، مصر، دت.
7) ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت لبنان ، تحقيق عامر أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل، ط3، ج11، 1999م.
8) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح: حنا الفاخوري، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988.
9) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء القرطبي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.
10) أريج صالح شهادة أبو تيم، أصول النحو المختلف عليها بين القدماء والمحدثين ،غزة ، فلسطين 2018.
11) البغدادي خزانة الأدب، تح د/ عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار الكتاب العربي، ج1، 1997.
12) تمام حسان، الأصول، دراسة ابتسمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م.

13) التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، دار الوحي، الجزائر، 2008.

14) الجرجاني، التعريفات،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1983.

15) جلال الدين السيوطي، الاقتراح، ط1 ،المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003م.

- الاقتراح في أصول النحو، تح عبد الحكيم عطية ، دار البيروني، دمشق، ط2 2006.
- المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق فؤاد على منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1.

16) جميل علوش ، دار العربية للكتاب ليبيا ، تونس، 1981م.

17) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط1، 2003.

18) رائد عبد الله حمد السمرائي، الاجتهاد النحوي في ضوء علم الأصول، ط1، دار الحكمة، لندن، 2012.

19) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، بيروت، لبنان، ط1، 1957.

20) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط ،2مكتبة الخانجي، القاهرة، 1983م.

21) سيد محمد موسى، الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر، دار الكتب الحديثة، مصر، (دت).

22) جلال الدين السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تج: محمود فجال، ط1، مطبعة الشعر، 1989.

23) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966.

24) عبد الرحمان حاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية ،الجزائري ج1.

25) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

26) فصيح مقران، المدخل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، ط ،1دار الوسام العربي، عنابة، الجزائر، .م2011

27) كمال الدين أبو سعد بن مسعود بن محمود الفرخان ، المستوى في النحو، تح محمد بدوي المختون ط1، دار الثقافة العربية القاهرة ، مصر، 1987.

28) محمد إبراهيم خليفة، أصول النحو في الخصائص، دار العلوم، 1982.

29) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، تح: عادل أنور خضر، ط1، دار الشرق العربي، حلب، سوريا، دت.

30) محمد حماسة عبد اللطيف،دار غريب، ط1، 2003.

31) محمد صالح شريف عسكري، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عن اللغويين ، آفاق الحضارة الإسلامية، السنة الثالثة عشر، العدد الثاني، 1431هـ.

32) محمود أحمد نحلة أصول النحو العربي، الأصول في النحو ، دار العلوم العربية بيروت، لبنان، ط1، 1987.

فهرس الموضوعات

أصول النحو: المصطلح والمفهوم..... 02

أصول النحو: النشأة والمرجعيات..... 08

المؤلفات الأولى في أصول النحو..... 14

السماع: أقسامه وشروطه..... 24

مصادر السماع..... 33

السماع ومصادره: كلام العرب شعرا ونثرا..... 39

القياس النحوي وأركانه: المقيس والمقيس عليه..... 43

القياس النحوي وأركانه: العلة والحكم..... 51

استصحاب الحال ومواقف العلماء القدامى والمحدثين..... 58

الإجماع وأنواعه (إجماع الفقهاء، إجماع النحاة، إجماع الأصوليين)..... 65

ظاهرة الإعراب..... 72

الأصل والفرع: أصل الوضع، أصل القاعدة، العدول عن الأصل والرد عن الأصل.. 80

الاجتهاد ومواقف العلماء منه..... 90

نـــــظرية العامـــل..... 97